جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي
ISSN: 2079-5068 ISSN (online): 2663-3930

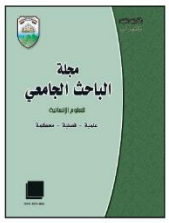

الوضع السياسي في مكة المكرمة في القرن 11هـ/17م من خلال المصادر اليمنية

يحيى عبدالله عبدالكريم المحرابي
قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة إب، اليمن

الكلمات المفتاحية:
المصادر، اليمن، مكة، سياسي، العثمانية، الأشراف،

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة الوضع السياسي العام لمكة المكرمة في القرن الحادي عشر الهجري، والذي يتمحور حول وضع أشراف مكة السياسي ومحاولاتهم الجمع بين تبعيتهم للسلطنة العثمانية، وبين رغبتهم ألا سلطان عليهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى محاولات السلطنة العثمانية الجمع بين رغبتها في أن تظل ولاية الحجاز عموما، ومكة خصوصًا تحت سيطرتها، وبين اضطرارها للاستجابة للرغبة المحلية في إدارة نفسها، بالإضافة إلى الوضع السياسي للعاصمة العثمانية المتردي الناتج عن الصراع على السلطة؛ وانعكاس ذلك على الولايات العثمانية وخاصة مكة وما والاها؛ كل ذلك وغيره خَلَقَ وضعًا سياسيًا مترديًا في مكة انعكس على كل الأصعدة فيها؛ كل ذلك وغيره مقيد في بطون المصادر التاريخية اليمنية المطمورة بتراب الإهمال والنسيان، الأمر الذي يستدعينا العمل بما من شأنه الحفاظ على التراث اليمني الثمين، وإعادة تأهيله، وإخراج ما فيه للنور.

الوضع السياسي في مكة المكرمة في القرن 11هـ/17م من خلال المصادر اليمنية

The Political Situation in Mecca During the 11th Century (AH)/ 17th Century (AD) Addressed in Yemeni Resources

Yahya Abdullah Abdulkareem Al-Mehrabi
Department of History, Faculty of Arts, Ibb University, Yemen

:

Keywords:

Resources, Yemen, Mecca, Political, Ottoman, Meccans.,

Abstract:

This paper aimed to address the general political situation of Mecca in the 11th century (AH) concerning: the political status of Meccans and their attempts to combine between their allegiance to the Ottoman Sultanate, on the one hand, and non-allegiance, on the other; the Ottoman Sultanate's attempts to combine between its desire to control Hejaz Vilayet in general and Mecca in particular, and obligatorily meet the residents' desire to manage themselves; the deteriorating political situation of the Ottoman capital resulting from the power struggle and its reflection on the Ottoman States especially Mecca and its loyalists. All these issues led to a deteriorating political situation in Mecca at all levels. All these ideas are constrained in the forgotten historical Yemeni resources. So, there is a need to preserve the precious Yemeni heritage, re-qualify it again, and make it accessible to readership.

1- المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد البشرية خاتم المرسلين وبعد؛ فقد اختار الله مكة وكرمها ببناء الكعبة المشرفة فيها؛ وبسكن إسماعيل وأمه هاجر عليهما السلام، وبها المسجد الحرام وقبلة المسلمين، وبها بُعِثَ خاتم الأنبياء والمرسلين، وغمرها بكثير من المميزات الدينية والتاريخية العظيمة؛ مما يشير ويوجه لأهمية إعطائها الألوية في البحث والدراسة.

أسباب اختيار موضوع البحث:

أطلعت على كتاب: (صفحات من تاريخ مكة المكرمة) لصاحبه المستشرق سنوك هور خورنيه الهولندي، فوجئت بمَا حصل لهذا الكتاب من احتفاء الإعلام السعودي به، فقد ورد ذكره في أكثر من برنامج إذاعي، كما كتبتُ عنه في الصحف والمجلات السعودية، حتى أصبح هذا الكتاب أكثر إصدارات نادي مكة الثقافي مبيعًا.

وكما هو معروف أن مكة المكرمة تُعدُ إحدى أهم الأماكن المقدسة لدى المسلمين في العالم؛ ومن العجب العجاب أن يؤرخ لها عدد من المستشرقين الأوربيين – بغض النظر عن أهداف ومرامي دراساتهم المسيئة–أمثال سنوك المذكور آنفًا، والمستشرق ويستنفيلد صاحب كتاب (أخبار مكة المشرفة)! الذي قد لا يُتّفَق مع أفكارهما كل قارئ عربي مسلم مما قد يعرض تاريخنا الإسلامي والعربي إلى الحشو والدَّس بما ليس فيه؛ هذا يشير إلى أنه ينبغي أن يُؤرخ لمكة أهلها، وقد يكون لجوء الجهات المعنية للاعتماد على هذا النوع من الدراسات؛ بسبب غفلتها عن المادة التاريخية الغزيرة الموجودة في التراث اليمني والعربي والإسلامي.

أهداف البحث:

وبناء على ما سبق كان لا بد من المبادرة لدراسة الوضع السياسي لمكة المكرمة في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي من خلال المصادر اليمنية، بوصفة أنموذجًا يثبت توافر المادة التاريخية في التراث العربي عمومًا، يغنينا عما لدى المستشرقين.

الدراسات السابقة:

كون البحث خاص بمكة من خلال المصادر اليمنية حصرًا وقصرًا فيُعد جديدًا؛ إذ لم تسبقه دراسات؛ وما هو موجود من دراسات لم تعتمد على المصادر اليمنية؛ وفي اعتقاد الباحث أنه لم يكن ذلك تعمدًا، بل كان جهلًا لها، وأخشى أن يكون كسلًا، لأن اللؤلؤ الغالي الثمن يُحصل عليه بالغوص في أعماق المحيطات؛ ولذلك تُعد هذه الدراسة نموذجًا تطبيقيًا يثبت الجدارة والحضور القوي للمصادر التاريخية اليمنية في كل حقبة تاريخية، وفي كل مجال يخدم البشرية.

سوف نذكر هنا بعض المؤلفات خلال مدة الدراسة، والتي كانت لغير يمنيين، تناولت مكة من مصادر غير يمنية؛ والتي تتمثل في كتاب: (تاريخ زيني الدين دحلان المسمى خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام من سيدنا محمد إلى وقتنا بالتمام) لأحمد بن زيني دحلان(ت: 1304هـ/1886م)، وكتاب: (تاريخ مكة) لمؤلفه:

أحمد السباعي(ت:1984م)، والذي يتحدث عن حقبة زمنية تقارب أكثر من عشرين قرنا من الزمان، وكتاب: (منائح الكرم في أخبار مكة وولاة البيت والحرم)، لعلي السنجاري المكي، والذي كانت له مصادره كثيرة، وتحدث عن الحقبة من عهد نبي الله إبراهيم – عليه السلام– إلى أحداث سنة 1124هـ/1712م؛ ونجد كما رأينا أن تلك الدراسات شملت حقبا زمنية طويلة، تقتضي الإيجاز، وعدم إيراد تفاصيل من الأهمية بمكان إيرادها، التي لم تغفلها المصادر التاريخية اليمنية.

مصادر الدراسة:

كان الوصول للمصادر التاريخية اليمنية المتعلقة بهذه الدراسة بعد عناء ووقت؛ وذلك لكثرة العوائق يصعب إيرادها هنا–خشية الإطالة–؛ وبالأخير وصل الباحث لعدد من المصادر، وبعد البحث والدراسة كانت المفاجأة المتضمنة أن المصادر المعنية– المقيدة في آخر هذه الدراسة– كانت ممتلئة بمادة تاريخية غزيرة جدًا ليس عن مكة فقط؛ ولكن شملت بلدانًا متعددة عربية وإسلامية، كما كانت دقيقة شاملة جاءت بروايات كمن يشاهد الواقعة، حتى أيقن الباحث أنه حصل على كنز كبير غفل عنه الكثير.

المنهجية البحثية:

اتبعت هذه الدراسة منهج البحث التاريخي من خلال تتبع أولئك الأعلام في بطون كتب الطبقات والتراجم وغيرها من كتب التاريخ، وما أنتجوه من تراث معرفي إنساني، ثم منهج التحليل والوصف والمقارنة والربط، المتضمن جمع الحقائق والمعلومات من كتابات المؤرخين اليمنيين، وضبط الظواهر المستنبطة من المصادر واخضاعها للدراسة والتصرف – عند الضرورة– بموضوعية ونزاهة ودقة، بل واخضاع هذه المعلومات والبيانات للنقد والتحليل والتمحيص، وقد أدرجت في الدراسة أيضًا علماء كانت وفياتهم في العقود الأولى من القرن الثاني عشر؛ وذلك لأن الكثير من جهودهم كانت في القرن الحادي عشر الهجري، وحاولنا بقدر ما سمحت لنا به المصادر أن نضع أمام كل عالم نذكر سنة وفاته.

حدود البحث:

يُقصد مكة المكرمة كونها عاصمة ولاية الحجاز العثمانية –في القرن الحادي عشر الهجري– وما إليها من البلاد والمدن والموانئ المطلة على البحر الأحمر غربا، والممتدة شمالا إلى شمال (المدينة المنورة) إلى حلي بن يعقوب جنوبا إلى بلاد (الحسا) شرقا؛ الأمر الذي يجعل السلطنة العثمانية مصدر سلطات مكة، فهي التي تصدر الخلع السلطانية لمن تكلفه أميرا على ولاياتها؛ والإدارات الهامة فيها، بينما كلمة " المصادر اليمنية" هنا يُقصد بها المؤلفات والتي أصحابها عاشوا في تلك المنطقة الجغرافية التي أُطلق عليها اليمن ودونوا عن تلك الحقبة من الزمن المعنية بالدراسة.

الصعوبات التي واجهت البحث:

ينبغي أن نشير إلى ان الوصول الى المصادر اليمنية الواردة لم يكن بالسهل، إلا بعد ذهاب كثير من الجهد والمال والوقت هباء في

عناوين قريبة مغرية متشابهة؛ مما كلف جهدًا كبيرا في الوصول إليها، وكانت النتيجة هي سراب بقيعة، ومن جهة أخرى كان اسم المصدر مختبئ بين السطور، وفي بطون الكتب والمصادر والتراجم.

أيضًا صعوبة استمداد المادة التاريخية من تلك المصادر المتمثل بأسلوب الكتابة المتبع آنذاك، المتصف باستخدام عبارات ومفردات دارجة في تلك الحقبة من الزمن التي تأتي متشابكة، متداخلة؛ أيضًا منهجية إيراد التاريخ؛ كما تتضمن العديد من الموضوعات المختلفة العشوائية، مع عدم وضع عناوين، وعدم تناغم المعلومة بين المصادر واختلافها في التاريخ، ونقص إيراد الواقعة، ونقل المصادر بعضه من بعض، الأمر الذي يحدث لبسًا كان من الصعوبات التي واجهتني؛ مما جعل الباحث يرجع للمصدر والصفحة أكثر من مرة للتأكد والمقارنة.

تقسيم البحث:

تم تقسيم البحث إلى ستة مباحث تبدأ بمقدمة وتنتهي بنتائج وتوصيات والمباحث وذلك على النحو الآتي:

1- سياسة الدولة العثمانية في مكة المكرمة.

2- الإدارة العثمانية المركزية واللامركزية في مكة المكرمة.

3- مكة المكرمة بلا جيش.

4- شجاعة الأشراف.

5- ضبابية الرؤية العثمانية في إدارة مكة وما والاها.

6- الحالة السياسية في استانبول وانعكاسها على مكة المكرمة.

التمهيد:

في مطلع القرن السادس الميلادي شهدت مكة حدثًا تاريخيًا مفصليًا غيّر مجرى الإنسانية؛ تمثل في ميلاد خاتم الأنبياء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

والمتتبع لتاريخ مكة عبر المراحل التاريخية المختلفة؛ يجد أنها مرت بالعديد من المتغيرات السياسية؛ فكما تعرضت مكة والبيت العتيق لعدوان حبشي كان ذلك قبل الإسلام؛ ثم تعرضت بعده للحصار والضرب بالمنجنيق من قبل الأمويين ،وذلك لحصار عبد الله بن الزبير المتحصن بها والبيت العتيق.[1] كما لم تسلم مكة والبيت الحرام من غارات القرامطة في العهد العباسي. [2]

ثم حظيت باهتمام كبير من قبل حكام الدول الإسلامية المتعاقبة؛ أهمها دولة المماليك الذين ولوا الأشراف[3] حكم مكة وإدارتها وتبعهم بذلك العثمانيون. [4]

ولما كانت الحقبة الزمنية موضوع الدراسة تبدأ من بدايات القرن الحادي عشر الهجري، حينئذٍ كان الحاكم في مكة الشريف حسن بن أبي نُمي محمد بن بركات بن جمال الدين بن بركات بن محمد بن بركات بن حسن بن عجلان بن رُميثة بن أبي نُمي محمد بن أبي سعد بن علي بن قتادة بن إدريس؛ الشريف قتادة المذكور وصل مكة واستولى عليها سنة 599هـ/1202م وبظهوره

بدأت فترة جديدة من حياة مكة. إذ استمرت تحت حكم الأشراف من أبناء قتادة –وهم الطبقة الرابعة من الأشراف– بعد ذلك نحو ستة قرون ونصف إلى أن أجلاهم السعوديون عنها. (5)

1- سياسة الدولة العثمانية في مكة المكرمة:

من خلال ما أوردته المصادر اليمنية في تاريخ مكة في الحقبة الزمنية موضوع الدراسة نجد أن السلطنة العثمانية في موضوع تعيين الولاة؛ قد منحت مكة وما والاها خاصية خاصة!! يمكن أن يوصف بأنه استثناء يحمل مرامي ما بين (القدسية والسياسية)؛ فالسلطان العثماني يستمد من اعتراف الحرمين بسلطته؛ الحجة في إقامة الادعاء بالخلافة الإسلامية، الأمر الذي جعله يقابل ذلك بشيء من الاعتراف بقدسية ولاية الأشراف على مكة يتولونها سلفا بعد خلف؛ كونهم ينتسبون إلى بيت النبوة؛ الأمر الذي أعطى الأشراف الاعتقاد في الأحقية في الولاية. (6)

وهذا بدوره أظهر شيئًا من التنازلات والاعترافات المتبادلة بين السلطان العثماني وأشراف مكة، يؤكد هذا ما تناوله الشلي(7) لنصٍ مرسومٍ عثماني يتضمن تولية الشريف أبي طالب بن حسن بن أبي نُمي إمارة مكة سنة 1008هـ/1599م، وذلك استجابة للشريف حسن بن أبي نُمي الذي أراد أن يضمن عدم الخلاف بعد موته، فأرسل متوسطًا أحد القادة العثمانيين القريبين من السلطان، مصحوبًا بهدايا ثمينة بطلب اعتماد ابنه شريفًا من بعده، وجاءه الرد ما نصه : " **الحمد لله الذي نشر على الخافقين أعلام عدله، وزين حلل الوجود بجوده وفضله، ...، وأنه من أهم ما يهتم به من جعل الحجازية خدمة طيبة**(8) **الطيبة ومكة المشرف بها سائر الأقطار الحجازية معدن جوهر النبوة ومهبط آيات الوحي المتلوة، وشرف شموس الأنوار المحمدية... وكان أولى ما يقلده الإنسان عقود جواهر الاحسان ويجتهد في تقليده ... بدور فلك السعادة، وصدور مسند السيادة السادة الأجلاء الأشراف فخر آل عبد مناف، وكيف لا يزدادون حبًا بعد قوله تعالى:** ﴿ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ ﴾ [الشورى:23] ، **صارم الخلافة المغمد في رقاب أعدائه... الحسن الذات والصفات، أبو المحاسن حسن بن أبي نُمِي بن بركات، أيده الله ... وقد ورد من جنابه رسول تلقاه من سدتنا نسيم القبول، إذ جاب الفيافي من حزنها وسهلها، وادى الأمانات إلى أهلها، وكان كالميل سلك بين الجفون فأجاد... ومعه منشور أرق من نسيم البحر، معرب عن العين بالأثر، فأخبر أن مرسله أراد الفراغ، وما على الرسول إلا البلاغ، وتضمن منشوره المذكور أنه أراد الاستراحة من نصب المناصب... رغبة عن زخرف الحياة... وأن نجله النجيب الجليل الحسيب الناشئ في حجر الشرف الباهر، المستخرج من أكرم العناصر، عليه أمارة الإمارة، ومخائل النجابة والصدارة... وسأل أن نقلده صارم إمارة تلك الديار، وما يتبعها من البلدان والأقطار على ما جرت به عادة سلفه الذي سلف، وقانون من خلفهم من الخلف، فأجبناه**

إلى مرامه، وأمددناه بإسعافه وإسعاده"[9]، ثم يذكر المرسوم العثماني مهام شريف مكة في ولايته، أيضًا يوضح ما يشير إلى أن مهمته إشرافية على كل المفاصل الإدارية والوظائف، كما يوضح أيضًا أنه نائب للسلطان في مكة المكرمة وما والاها ما نصه:" ... **ونظرنا إليه بنظرنا الذي هو إكسير أن يحسن العمل والتدبير، وينظر إلى الرعايا بعين الرعاية، ويصونهم عن أهل الضلال والغواية، ويؤمن تلك المناسك، ويحرس تلك المسالك، ويختار من قومه من يحرس أطرافها من الأعداء، ويحميها من كل قاصر في فعله تعدى، ويبطل ما فيها من المكوس والمظالم، ويقيم الحدود على مستحقيها من كل باغ وظالم، ليخلد في صحائف تلك البلاد الحسنات وتمحو ما فيها من آثار السيئات، ويتصرف في بندر جدة على العهد القديم، ومن جارو ذلك المقام، فليسعفه بالنعيم المقيم،...، ويحمي بحمايته من ورد أو صدر، ويحرس مواردهم الصافية من الكدر، ... ثم ليعلم كل من كحل بصره بإثمد منشورنا الكريم وشنف مسامعه بلآلئ لفظه النظيم ممن في دارة تلك الديار، او هالة تلك الأقطار ... وسائر الوظائف والمناصب والجهات والمراتب مفوضة إلى السيد السند أبي طالب، ناظرا بعين الإنصاف، متجنبا سبيل من لا يستحق برأيه الشريف، وقد أقمناه مقام أنفسنا في ذلك المقام، وفوضنا إليه النقض والإبرام، والعلامة السلطانية حجة لما فيه مرقوم... فليتحقق من وقف على هذا الخطاب... من أهل مكة وما في جوارها، وطيبة الطيبة وسائر أقطارها وبقية الثغور الباسمة لدولتنا، سدد الله سهام رأيه في أغراض الصواب...والسلام.**"[10]

واستمر أبو طالب بن حسن بن أبي نمي مشاركا لوالده في الأمر إلى أن مات والده سنة 1010هـ/1601م؛ وبهذه المناسبة أورد الشلي قول الشاعر:

قرت عيون المجد والفخر
بخلعة الشمس على البدر
زر عليه الملك فضفاضها
وإنما زر على البحر
ما هو إنعام ولكنه
ما خلع الغيث على الزهر [11].

وعند وفاة الشريف أبي طالب بن حسن سنة 1012هـ/1603م، أجمع الأشراف على الوالي الجديد وهو أخوه إدريس بن حسن بن أبي نُمي [12]، فكان على السلطان إلا اعتماد ذلك وظل أميرًا على مكة إلى سنة 1034هـ/1624م، ومن ثم ورد أن اختلف الأشراف آخر عهد الشريف إدريس بن حسن، فأجمعوا على خلعه وتولية الشريف محسن بن حسين بن حسن بن أبي نُمي سنة 1034هـ/1624م، ومن ثم جاء القرار من السلطان باعتماد الشريف محسن المذكور واليًا على مكة. [13]

ثم يختلف الأشراف فيما بينهم على حكم مكة، وينقلب بعضهم على بعض، ينتج عن ذلك هروب شريف مكة محسن وحاشيته إلى اليمن، وتولي الشريف أحمد بن عبدالمطلب حكم مكة بالقوة تدعمه القوة العسكرية العثمانية التي كانت

كامنة في ميناء جُدة [14]، ومن ثم تأتي قوة عسكرية تركية كبيرة من مصر تخلع الشريف أحمد بن عبد المطلب، وتُقْعِد الشريف مسعود بن إدريس بن حسن أميرًا على مكة كان في شهر صفر سنة 1039هـ/1629م. [15]

كل ذلك وغيره يشير إلى تمسك الدولة العثمانية بالأشراف بوصفهم حكامًا لمكة وما والاها، مقابل الاعتراف بالسلطة العثمانية على الحجاز والذي يمثل مكانة عظيمة لدى المسلمين، لما فيه من الأماكن المقدسة لديهم.

يؤكد أكثر ما أوردته المصادر اليمنية قولا لقانصوة باشا آخر والي عثماني على اليمن في مدة الحكم العثماني الأول، عند لقائه بوفد الإمام المفاوض سنة 1045هـ/1635م- خلال عقدهما الصلح- قال: " **إن هذا القطر اليماني قد ملكتموه، والسلطان إنما حمله على تملكه محبة الحرمين الشريفين؛ فمهما تركتموها إليه؛ لم يخرج إلى اليمن أحد بعدي**"[16]، الأمر الذي يشير إلى بعد سياسي وقدسي لدى العثمانيين في حكمهم الأماكن المقدسة.

2- الإدارة العثمانية المركزية واللامركزية في مكة المكرمة:

بعض مصادر القرن الحادي عشر الهجري أشارت بأن مكة المكرمة والمدينة المنورة كانتا أهم مدن ولاية الحجاز العثمانية، ولمكانة مكة المقدسة؛ عُدت عاصمة الولاية؛ فجاء ذكرها بالدرجة الأولى؛ ويأتي بالدرجة الثانية من الأهمية ميناء جُدة، كما تمتد ولاية الحجاز إلى شمال المدينة بلاد الصفراء، وبدر، وخيبر، ونجد الأعلاء كالطائف وما يتصل به من اليمامة إلى بيشة إلى بلاد البديع إلى الصفدة إلى حلي، إلى عتود، وبيش كل ذلك يتبع ولاية الحجاز. [17]

ويتضح أن الإدارة العثمانية لمكة أو ولاية الحجاز كان يُمارس فيه نوع من المركزية الإدارية واللامركزية، يظهر ذلك من خلال تركها موضوع رأس الهرم السلطوي بمكة وما والاها للأشراف، فكان متروكا لشريف مكة- كما رأينا سلفًا- أو أشرافها. ومسألة اختيار خلف لهذا الشريف من بينهم أميرًا ونائبًا عن السلطان العثماني لولاية الحجاز، وما على الباب العالي إلا المصادقة؛ فإذا وقع الاختلاف أو التنافر يحسم هذا الأمر قائد عثماني قهرماني[18] موجود في مكة لأحد الأطراف، ومن ثم يُرفع للباب العالي للفصل في الأمر. [19]

لكن من جهة أخرى كانت المفاصل الإدارية المهمة في مكة عثمانية مركزية صِرفة؛ ليست من صلاحيات شريف مكة؛ حيث يصدر لها المراسيم السلطانية والخلع من الباب العالي، مثل قضاء مكة، وشيخ الحرم، وعمارة البيت الحرام، وسنجق جُدة، ومفتي مكة، كل ذلك وغيره كان يصدر بقرارات ومراسيم عثمانية مركزية عليا؛ مع وجود استثناءات تخرج عن هذا الأصل لسبب أو لآخر، وهنا سنتطرق لبعض الجوانب الإدارية وذلك على النحو الآتي:

2-1- قاضي مكة:

قضاء مكة المكرمة كان مفصلًا إداريًا عثمانيًا خالصًا، يصدر لصاحبه قرار من الباب العالي، وكان القضاة في الغالب عثمانيين؛ ورد في أحد المصادر أن أحد الباشوات كان متوليًا قضاء مكة سنة 1031هـ/1621م وهو رضوان باشا بن عثمان[20]؛ ومن زاوية أخرى كان متولي قضاء مكة له صلاحيات بتكليف من يراه أهلًا للقضاء في جُدة، والطائف، وغير ذلك من المدن؛ دون الرجوع إلى شريف مكة[21]؛ وقبل ذلك ورد أن أحد الباشوات يسمى صالح أفندي بن الخوجا سعد الدين تولى قضاء مكة سنة 1020هـ/1611م ولأسباب لم يتفق عليها تم في تلك السنة المذكورة نقل عمل القضاء لأحمد أفندي الأياشي[22]، مما يشير إلى أنه لوكان هناك صلاحيات لشريف مكة لولّى للقضاء من أبنائها المكيين.

أيضًا- ورد- في سنة 1072هـ/1661م أن تولى قضاء مكة أحد الباشوات ويسمى مكي أفندي[23]؛ فالشلي أورد بقوله: " **أن تولية مكي أفندي المدني المذكور حكم الحرمين- السنة المذكورة- فباشر النيابة بمكة بنفسه، وأناب من يباشر عنه بطيبة، حتى انه أرخ لذلك الشيخ أحمد بن عبدالله بن احمد بن عبدالرؤوف(ت: 1077هـ/1666م) شعرًا فقال:**

وضحت لرائد من حكم طرق البيان
وتحدث بنسيبكم خرس اللسان
وأتت بأسجاع الهديل حمائم الترسيل
من أوصافك الغر الحسان
وتلقدت تيها نظام حلـــيها
وتطاولت شرفا لها عنق الزمان
وشدا بها حادي علاك محـــدثا
ولقد روى الحسن الصحيح من العنان
سعت المناصب نحو بابك خطة
وتروم محليها القبول لأن تصان
واتت إليك خلافة مقرونـــــــة
بفرائد التسديد يقدمها الأمـــان
لقضاء مكة والمدينة مفـــــردا
إذ لا يكون لنجم سعدكم قـران
فلذاك ناديت الغداة مؤرخـــــاً
يا حاكم الحرمين في وقت وآن "[24].

ومما يوضح أكثر المقصود من إيرادنا ذلك كله، ويؤكد ذلك هو توسل الشيخ علي بن محمد بن عبد الرحيم بن محي الدين الأيوبي (ت: 1085هـ/1674م) أحد الأهالي لقاضي مكة بطلب الحصول على وظيفة، قام وكتب رسالة يمدح بها-وقت ذاك- القاضي أحمد البياضي[25] مستمطرًا نداه أن يعين له شيئًا من الوظائف، ليصون به محياه سماها " **القصور المشيدة المشرفة في مدح المقام العالي أحمد أفندي قاضي مكة المشرفة**"[26]؛ هذا الإطراء المبالغ فيه لقاضي مكة يشير إلى أن شريف مكة محدود الصلاحيات المخولة له من قبل العثمانيين.

2-2-مفتي مكة:

ففي مسؤولية الإفتاء أوردت المصادر أيضا؛ بأنه كان التكليف عثمانيًا مركزيًا، تُحمل إلى من تقع عليه مسؤولية الإفتاء الخلعة السلطانية من الباب العالي، وتأتيه مع محمل الحج المصري في الموسم، ويتم إلباسُها إياه من المحل المعتاد الذي يُلبس منه شريف مكة [27]، فهذا الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي وصله القرار

السلطاني بوصفة مفتيًا في مكة مع محمل الحج المصري في يوم الأربعاء من ذي الحجة سنة 1023هـ/1614م.[28]

2-3- شيخ الحرمين والنظارة على الحرمين:

ورد في المصادر بأن منصب شيخ الحرمين والنظارة على الحرمين من المناصب التي احتفظت بها الدولة العثمانية، وكانت توليهما مركزيًا بإسنادهما لشخص بعينه، وقد تُجمع مع بعض المناصب لشخص واحد في بعض الأحيان؛ ففي هذا الشأن ورد أن شيخ الحرم المكي سنة 1016هـ/1607م كان حسن بن مراد العثماني[29]؛ كما ورد أيضًا أن حسن -المذكور سلفًا- كلفه السلطان العثماني بالنظارة على الحرمين سنة:1030هـ/1620م[30]، كما ورد أن جُمِع لمتولي جُدّة العثماني مصطفى بك مشيخة الحرم سنة 1055هـ/1645م[31]؛ وفي سنة 1078هـ/1667م أرسل باشا مصر _ إبراهيم باشا- يوسف بيك أميرا ووالِيًا على جُدة وشيخ الحرم، ونظارة عين مكة[32].

2-4- البناء والإعمار:

هذه الوظيفة كانت مركزية ليست من صلاحية شريف مكة؛ فقد ورد ما يشير إلى أن الدولة العثمانية كانت تعتمد على معماريين عثمانيين يقومون بالبناء والتعمير في مكة المكرمة؛ كان منهم حسن بن مراد- ذكر سلفًا-فقد ورد أن كلفه السلطان بترميم المقامات الأربعة في الحرم المكي سنة 1016هـ/1607م[33]؛ ولطول مهمته في البناء والإعمار في مكة كانت المصادر تطلق عليه وصف حسن المعمار. [34]

2-5- ميناء جُدة:

هذا الميناء كان حقيبة مهمة لدى الدولة العثمانية فحرصت على الاحتفاظ به، فقد كانت تولي على ميناء جُدة من قبلها عبر بواشيها المتتالين في مصر، حتى أنه كان تابع لمصر العثمانية إداريًا، وعسكريًا، حيث ورد أن باشا مصر أرسل من قِبله الأمير قيطاس أميرًا على ميناء جُدة[35]، ثم أبدله بمصطفى بك سنة 1055هـ/1645م[36]؛ الذي أُغْتِيل سنة 1061هـ/1650م في مكة، فأعاد باشا مصر الأمير قيطاس على رأس قوة عسكرية عثمانية؛ واليا على ميناء جُدة، ومنتقمًا من القاتل[37]، وفي سنة 1078هـ/1667م أرسل باشا مصر _ إبراهيم باشا- يوسف بيك أميرا ووالِيًا على جُدة[38].

وعبر تتبع المصادر ندرك أن الأهمية الاقتصادية لميناء (جُدة) كان من أسباب اهتمام العثمانيين به؛ وجعله تحت إدارتهم المباشرة؛ حيث يعد ميناء جُدة قناة التغذية الاقتصادية الرئيسة لمكة المكرمة في تلك الحقبة من الزمن، والذي كان يمثل أحد ملفات الصراع، والتصادمات بين العثمانيين وأشراف مكة، مما جعل العثمانيين يجعلون من هذا الميناء ثكنة عسكرية تركية خالصة لمواجهة أي تمرد من الأشراف، الأمر الذي ألجأ أشراف مكة إلى سياسة الاغتيالات، فقد ورد بأن والي جُدة الأمير مصطفى بيك قُتِلَ يوم خروجه لوحده للتنزه في برية الطائف في أحد أيام

الخريف سنة 1061هـ/1650م[39]؛ فصاحب طبق الحلوى يذكر: بأن الأمير قيطاس نائب دفتر دار مصر أعيد إلى جُدة للولاية والرسوم بعد مقتل مصطفى بك؛ الذي بدوره تحرك على رأس قوة عسكرية كبيرة بهدف الثأر من شريف مكة، ولكن -حسب ما تشير إليه المصادر- فإن الأمير قيطاس تراجع مقتنعًا بأنه لا قدرة له على شريف مكة؛ فعمل مضطرًا على إنهاء الحرب والرجوع للاستقرار في جدة.[40]

2-6- بلاد حُرْجَة:

بلاد حُرْجَة إحدى المدن التابعة لمكة؛ كان يُولَى عليها أيضًا ولاة من العثمانيين بقرار من الباب العالي؛ فكان مما ورد أن كان عليها وال عثماني يسمى محمد باشا؛ حتى أنه عندما تمرد أمير حُرجة المذكور على السلطان العثماني وخرج عن طاعته؛ كُلِّفَ لتأديبه أمير ميناء جُدة الأمير قيطاس سنة 1069هـ/1658م، فكان أن تم أسره وإعدامه. [41]

وبناء على ما ورد يتضح أن المفاصل الإدارية الهامة في هذا القرن من حيث تعيين كبار الموظفين في كبرى المدن والموانئ لم تكن من صلاحيات شريف مكة المكرمة، ولم يكن هؤلاء الموظفون مكيين؛ وإنما كان يتم تعيينهم مركزيًا من قبل الباب العالي ومن السلطات العثمانية؛ وعلى إثر ذلك كانت الموارد المالية لهذه الموانئ تحت نظر الدولة العثمانية.

كل ذلك يشير إلى أن شرافة مكة لدى العثمانيين ما هي إلا تكليف شرفي، ومع ذلك سوف نجد أن الواقع حينها كان يحكي صداما بين أشراف مكة والحكم العثماني لمحاولة تغيير ما رُسِم له؛ ويتعرض لمحاولات انتزاع سلطات الحكم من قبل شريف مكة، والذي يرفض أي منازع له في حكمه، مما يشير إلى أن اعتماد العثمانيين على شريف مكة كان محدودا؛ وما كان لشريف مكة من سلطات ما كان إلا انتزاعًا من بين فكي أسد -كما سيتضح معنا فيما سيأتي-.

3- مكة المكرمة بلا جيش:

كان القرار العثماني لشريف مكة ليكون متوليا على شؤون مكة؛ يتضمن أن يختار من قومه قوة عسكرية نافذة تساعده على الحكم؛ يتضح ذلك في نص المرسوم العثماني الذي وجدناه عند تولية الشريف أبي طالب سنة 1008هـ/ 1599م؛ والذي نص على أن شريف مكة له الحق في أن يشكل قوة شعبية من الأهالي؛ فقد جاء ما نصه:" ... **ويؤمن تلك المناسك، ويحرس تلك المسالك، ويختار من قومه من يحرس أطرافها من الأعداء، ويحميها من كل قاصر في فعله تعدى...**" [42]، ومن ذلك لاحظنا أن ولاة مكة الأشراف عمومًا؛ لم يكن لدى الواحد منهم جيش نظامي، ولم يكن مخولًا أن تتبعه جيوش نظامية- كما سيتبين- لتنفذ أوامره، بقدر ما كان له من المقاتلين أو ما يسمى بالجيش الشعبي من أقربائه الأشراف، ومن العبيد[43] والمنتفعين، والقوى الاجتماعية، والقبائل الموجودة التي قد تكون مناطقية كالجبالية[44] ربما إلى جانب النخاولة[45] والعرب؛ أو قوى عسكرية

كالأتراك القابعين في مكة، أو التي التقت مصالحهم مع شريف مكة.

وهذا بدوره قد يجعل مكة المكرمة معرضة لتدخلات الجيوش التركية النظامية أو المتمردة المسلحة والمدربة التي تمر بمكة من حين لآخر؛ والتي تأتي مرات متمردة على باشواتها، ومرات تأتي تمثل السلطان ضد تمرد سياسي قام به شريف من أشراف مكة لحسم وضع عسكري أو سياسي؛ وسيتضح لنا ذلك في الآتي:

3-1- الدولة العثمانية تُحْدِث تغييرًا سياسيًا:

كان من الطبيعي لعدم وجود قوة نظامية رادعة وحاسمة؛ أن يؤدي ذلك إلى الافتتان والاقتتال الداخلي، الذي كان بدوره يؤدي إلى نزوح وهروب الكثيرين إلى نواحٍ كثيرة بعيدًا عن مدينة (مكة) . [46]

وتبعات هذا كله كان على عاتق شريف مكة الذي تحمل أعباءها وتبعاتها؛ وكان عليه مواجهتها أو سياستها بما يناسب كل على حالة، قد يكون بمزيد من التنازلات، أو بشيء من الحذر والتروي، أو بشيء من الكر والفر، وقد يصل الأمر أحيانًا للهروب؛ وكانت سياسة الشريف تتغير من حال إلى حال، فمرة مع الأتراك، وأخرى ضدهم، ومرة يُلمح بالانتماء إلى اليمن [47]، الأمر الذي كان يبدو مهددا لكرسي الشرافة بمكة؛ وهو ما كان يجعل شريف مكة يفكر بالبحث عن سند يستقوي به ضد هذا أو ذاك؛ ليغطي عجزه كان في الغالب يلجأ إلى اليمن. [48]

وهذا بدوره أدى إلى قلق الدولة العثمانية، مما دفعها لبعض المحاولات لحكم مكة وما والاها مباشرة عبر ولاة عثمانيين؛ ولكن باءت هذه المحاولات بالفشل، حتى أنها عادت للاستعانة بالأشراف كما جرت عليه في السابق- كما سياتي.

ففي هذا الشأن ورد وبشكل مفاجئ صدور قرار الباب العالي سنة 1080هـ/1669م يقضي بتعيين حسن باشا واليًا عثمانيًا للحجاز (مكة وما والاها) بدلًا عن شريف مكة القائم سعد بن زيد بن محسن [49]؛ الأمر الذي نتج عنه صراعًا شديدًا ومريرًا بين الواليين؛ كانت نتيجته فشل الوالي العثماني الجديد، وخسر ولايته على مكة، وحياته.[50]

وقد تناولت المصادر اليمنية بعض ما يشير إلى حدة الصراع بين الوالي العثماني حسن باشا، وشريف مكة سعد بن زيد؛ فذكرت أنه عندما أقبل الباشا حسن في موسم حج 1079هـ/1668م، قام وأبطل خطبة الشريف في المدينة المنورة وجُدة، كما أبطل أيضًا الرسوم التي كان يفرضها شريف مكة في المدينتين المذكورتين، أيضًا أقال أمير المدينة من قبل الشريف؛ وحبسه وجماعة من المناصرين له [51]، كل ذلك قبل دخوله مكة.

مما جعل شريف مكة سعد بن زيد في موسم الحج أن لجأ لمحمل الحج اليمني وعلى رأسه الحسن بن الإمام طالبًا منه البقاء والمقام لديه يتقوى به. لكن المذكور اعتذر، حتى أن المعتذر عندما رجع اليمن ووصل حضرة الإمام لآمه على

ذلك، الأمر الذي يشير إلى الضعف الشديد الذي وصل إليه شريف مكة آنذاك. [52]

وظل الصراع بين الواليين في مدة الموسمين قادمين، انتهى بمحاولة اغتيال الوالي العثماني حسن باشا في موسم حج سنة 1080هـ/1669م [53]؛ الأمر الذي ترتب عليه مجيء حشود عسكرية تركية كبيرة ضد الشريف سعد، مما أدى به للهروب، في موسم الحج التالي سنة 1081هـ/1670م. [54]

3-2- انقلابات وتمردات عسكرية.

كما تناولت المصادر من الأحداث ما لا يمكن تصور وقوعه في أقدس بلاد الله؛ وهو حدوث انقلابات عسكرية متكررة على الحكم؛ وكثيرًا ما كان ينتج عنه الفساد، وغالبًا ما يعرض سكان مكة المكرمة للقتل والنهب؛ والسبب في ذلك عدم وجود جيش يحمي الولاية؛ وهذا يفسر لنا كيف كان شريف مكة يحاول الاستعانة بالجيوش العسكرية التي تأتي في موسم الحج، خاصة من اليمن، أو من مصر أو من الشام؛ -كما سنرى- كون شريف مكة كان عرضة لتدخلات القادة العسكريين الأتراك السيئة المارين بمكة إلى اليمن، أو القادمين للحج مثل: حيدر باشا، وأحمد باشا، وقانصوة باشا، وحسن باشا، وغيرهم- كما سيأتي.

كما أن عدم وجود قوة عسكرية مدربة ومنظمة في مكة-في الحقبة الزمنية المعنية بموضوع الدراسة- جعلها عرضة للنهب والفساد من قبل الفصائل العسكرية التركية الواصلة إلى مكة برفقة بعض القادة العثمانيين للحج؛ فكان لا يوجد بمكة من يدافع عنها بسبب هذه السياسيات، وسوف يأتي لنا أمثال هذه الفصائل المتمردة مثل ما أسمتها المصادر بالجلالية، وتسمى أحيانًا بالإصباحية، كعسكر أحمد باشا (ت:1037هـ /1627م) التي عاثت فسادًا وقتلًا ونهبًا في الحرم الشريف؛ ولم يتم القضاء عليها إلا بقوة عسكرية تركية جاءت من خارج مكة سنة 1039هـ /1629م. [55]

ومن جهة أخرى كان خلو مكة من الجيوش المحلية لم يؤهلها لأن تقود تمردًا مناهضًا للوجود العثماني؛ حتى أن المصادر لم تذكر أن حدث في مكة أي تمرد عسكري مناهض للوجود العثماني، فكان لا يوجد إلا الحملات العسكرية التي تأتي من خارج مكة لإخماد أي حركة إفساد في مكة؛ وفي هذا الشأن ورد في المصادر بوصول جيوش عثمانية ضخمة، وبشكل متتالٍ إلى مكة مزودة بالمعدات الثقيلة، والأعداد الوفيرة من الخيالة والفرسان لأشياء اقتضت ذلك[56]، مما يعني أن مكة المكرمة حينها كانت مدينة خالية من السلاح؛ وذلك لاعتبارات عثمانية سياسية أو عسكرية حتى يصعب عملية تمردها أو عصيانها على الدولة العثمانية.

3-2-1- الانقلاب العسكري الأول في مكة:

أوردت المصادر اليمنية معلومات عن الصراع الحاد الذي حدث بين شريف مكة محسن بن حسين، والعثمانيين، وأشارت إلى أسبابه، ودواعيه وما نتج عنه من انعكاسات سلبية على

الوضع الأمني والسياسي في مكة وسكانها، بل في شتى المجالات، فكان من أسباب ذلك الصراع اتهام العثمانيون لشريف مكة محسن بنهب أموال الوالي العثماني على اليمن محمد باشا المتوفى وولده في مكة سنة 1031هـ/1621م؛ فأرسلت السلطة العثمانية من يطالب بهذه الأموال. (57)

وبعد مدة أُتِهِمَ شريف مكة محسن من قبل العثمانيين بأنه وراء نهب سفن غرقت لأحد القادة العثمانيين في جُدة قادمة من مصر سنة 1036هـ/1626م يسمى أحمد باشا الذي نجا وبعض من كان معه. (58)

ومما زاد الطين بلة ضد شريف مكة محسن بن حسين هو موت هذا القائد العثماني أحمد باشا؛ مما أدى لزيادة اعتقاد العسكر العثمانيين الموجودين في جُدة وهم جند أحمد باشا: بأنه لا بد من الانتقام من الشريف. (59)

كل ذلك كان بداية للفساد والقتل شمل مكة المكرمة، وكما أسلفنا سابقًا أن ميناء جُدة أصبح ثكنة عسكرية تركية، ونتيجة لما سبق، زاد أن حضر مدينة جُدة أحد الأشراف المناوئين لشريف مكة يسمى أحمد بن عبد المطلب، له طموحه السياسي، أجمعت الأطراف أمرها وأحدثوا ما يمكن أن يوصف بانقلاب عسكري في مكة، وهروب شريفها محسن بن حسين وحاشيته إلى اليمن بعد معارك طاحنة (60)، كل ذلك ترتب لعدم وجود قوة عسكرية نظامية مسلحة تحمي هذه البلاد.

وعلى إثر ما سبق تعرضت مكة المكرمة بزعامة الشريف أحمد بن عبد المطلب ومن معه من الجند لقتل الأبرياء، وحبس المعارضين، ونهب التجار، وهروب الناس عنها يمينا وشمالا، ومخالفة القبائل للنظام، فزادت التقطعات، وصار النهب للعرب بأطراف مكة وأكثر العثمانيون الفساد في أشرف البلاد، وسكنوا بيوت الأشراف، وانتهكوا حرماتهم كان ذلك من رجب 1037هـ إلى محرم 1039هـ. (61)

أورد الشلي قوله: إن " **أول ضحايا هذا الفساد هو مقتل الشيخ العلامة عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري الحنفي الإمام شيخ الاسلام مفتي الحنفية ببلد الله الأمين سنة 1037هـ/1627م، قتله الشريف أحمد بن المطلب من غير ذنب، بعد أن استولى على جميع أمواله وكتبه**". (62)

ولم يتم تخليص مكة المكرمة من هذا الجحيم إلا بوصول قوة عسكرية ضخمة أتت من خارج مكة؛ فأحد المصادر أورد وصفًا للحملة العسكرية العثمانية بقيادة قانصوة باشا، الذي كان تحركه من مصر في شهر رمضان 1038هـ/1628م، ووصل مكة في شهر ذي الحجة وكان عسكره في البر والبحر بلغ عددهم نحو من خمسة عشر ألفًا؛ ثم الذين في مكة وفي تهامة فوق العشرين ألفًا نارهم لا تنطفي (63)، ونجح قانصوة باشا في إصلاح أوضاع مكة وإعادة الأمور إلى نصابها. (64)

3-2-2- الانقلاب العسكري الثاني في مكة:

بمجرد أن مكة المكرمة بدأت تتنفس الصعداء مما سبق؛ حتى اجتاحتها موجة جديدة من القتل والنهب والإفساد في الأرض مرة أخرى،

على يد ما أسمته المصادر بالإصباحية أو الجلالية وهم: عبارة عن جند عثمانيين متمردينَ على قائدهم في اليمن؛ عادوا طريقهم إلى مكة وكان عددهم يئل إلى ألفٍ وثلاثمائة. (65)

ذكر الشلي: بأنه في سنة 1041هـ/1631م دخل القنفذة بعض عسكر اليمن الذين طردهم باشا اليمن قانصوة، فأرسلوا إلى صاحب مكة الشريف محمد بن عبد الله قائلين: " **إنا نريد مصر، ونريد الإقامة بمكة أيامًا، لنتهيأ للسفر، فأبي عليهم شريف مكة خوف الفتنة، بل دفن بعض آبار كانت على طريقهم، فلما وصلهم الخبر؛ أجمعوا على دخول مكة قهرًا، واستعدوا للقتال**".(66)

مصدر آخر أورد: أن الأشراف راسلوهم وطلبوا منهم ترك مكة وأن يعودوا فلم يلتفتوا إلى ذلك(67)؛ ثم ورد ما نصه: " **وحصل القتال بينهم وتلقاهم الأشراف في أسفل الشبيكة، فاقتتلوا قتالاً شديدًا، ملئت مكة من أشلاء الجميع، وكان القتل بين الطائفتين نحو ألف وخمسمائة من غير الأشراف الذين قتلوا بلا لبس، وقتل من الأشراف حسين بن مغامس(68) مع اثنى عشر شريفًا من كبار بني حسن، إلى أن قتل شريف مكة محمد بن عبدالله، وانهزم الأشراف، ودخل الجلالية (الإصباحية) مكة، وولوا الشريف نامي بن عبد المطلب، وأشركوا معه السيد عبد العزيز بن أدريس في الربع**".(69)

وسبب هزيمة الأشراف هو ما أورده أحد المصادر بالقول:" **لعيب حصل من بعضهم؛ كان هو ميل نامي بن عبد المطلب- صنو أحمد بن عبد المطلب- للإصباحية، كان قد كاتبهم خفية، وأفسد بعض العرب مثل هذيل وثقيف، وأفسد بعض الأشراف مثل ذوي بركات وهم ذوو أولاد، حتى أنه لم يثبت للحرب إلا الشريف محمد بن عبد الله، والشريف زيد بن محسن، والأمير الذي كان معهم من جهة السلطان، واشتد الحرب بينهم من صبح الأربعاء 26 شعبان إلى ظهرة**". (70)

ولم يتم تخليص مكة المكرمة من هذه الأحداث إلا عبر قوة عسكرية كبيرة خارجية؛ فالشلي يذكر وصول مكة المكرمة من باشا مصر قوة عسكرية مكونة من سبعة ألوية (71)، وذكر أبو طالب: " **أنه بعث الأمير قاسم قانصوة بنصف جنود مصر، والأمير رضوان في عسكر نحو ألفين**" (72)، وهكذا لعدم وجود سلطة حقيقة تملك قوة حامية؛ مما جعل الأمور تسوء بمكة حقبة طويلة من الزمن.

4- شجاعة الأشراف:

ومن الجدير ذكره الإشارة إلى ما اتصف به أشراف مكة وملوكها من الشجاعة والبطولة والصرامة والبسالة والتضحية التي اتصف بها الكثير من أشراف مكة؛ الأمر الذي ملأ بها ذلك الفراغ المشار إليه، وهو عدم وجود جيش نظامي لمواجهة الجيوش المسلحة والأكثر تدريبًا؛ وبهذه الصفات أمكنت بعض الأشراف من خلق السكينة العامة والطمأنينة في الولاية في كثير من الأحيان، وأحيانًا أخرى كانت السلطنة العثمانية تحسب حساب هذه الشجاعة وهذه البسالة لدى أشراف مكة؛ فكان مما لا بد منه وحتى تنفذ قراراتها في مكة المكرمة الأمر الذي يحتم عليها إخراج جيوش ضخمة بمعدات كبيرة.

إضافة لما ورد كان على شريف مكة ومن معه من الأشراف والقوى الاجتماعية مقارعة المناوئين للحكم في مكة أيًا كانوا؛ كما أنه كان

عليه وقف حد لفساد القبائل التي تقوم بالتقطعات في الأطراف.

فهذا الشريف محسن بن حسين يحسم معارضة الشريف مسعود بن إدريس عبر مواجهة عسكرية فردية مبارزة بالسيف؛ حسمت بالقوة لصالح شريف مكة محسن بن حسين، وذلك سنة 1036هـ/1626م انتهت بطلب العفو، فكان ذلك. [73]

كما أورد الشلي عن قيام ولد شريف مكة محمد بن محسن بن حسين بالقضاء على تمرد عسكري جماعي من الأشراف سنة 1037هـ/1627م[74]، ثم يذكر الشلي عن توجه شريف مكة محسن إلى المبعوث سائرًا بُجَيْلة ونواحيها، ونَاصِرة ومن يواليها، بجيش جرار، فلما علموا بمجيئه جاءته مشايخ بُجيلة ووجوه أهلها مطيعين الأمر، وطلبوا العفو والمسامحة فعفا عنهم [75]، ثم نزل بمكان يقال له ميسان وادي مخرا، فلامتناعهم طاعته خرب ديارهم وقتل منهم (45شخصا) ثم رجع[76].

وهذا الأمير قيطاس- وكما أسلفنا- الذي كُلِّفَ بالتوجه عسكريا ضد الشريف زيد بن محسن لاتهامه بقتل باشا جُدة سنة 1061هـ/1650م أدرك أنه لا محالة سيحرز نصرا على شريف مكة، أدى به ذلك لإنهاء الحرب ورجوعه ميناء جُدة، واستقر هناك. [77]

وكنتيجة لانسحاب قيطاس من المواجهة العسكرية مع شريف مكة، ما يشير إلى شجاعة الشريف زيد بن محسن، وقد ورد في طبق الحلوى، وطيب الكسا أنه في شهر ذي القعدة المحرم سنة 1067هـ/1656م وفدت الأخبار إلى الحرم الشريف، بخروج جيش عثماني كبير يقوده خمسة قادة عثمانيين مع ما معهم من العدة والعتاد؛ ضد الشريف زيد.[78]

ويواصل المصدران طبق الحلوى، وطيب الكسا وصف الحادثة بالقول: " **فلما وصل الجيش مدينة ينبع وما والاها من البلاد، تعرضوا للعطش المهلك، وحرها الشديد، مما أضعفهم ضعفًا شديدًا ووصل البعض منهم إلى مكة، وقد فُلَّ حَدُهم، وقل جهدهم، ورأوا الشريف في أبهة رائعة، وقوة مانعة، تحول كلامهم بأن سبب مجيئهم هو تقصيره بما يجب عليه، فما كان من شريف مكة ودهائه إلا أن اعتذر لهم وأنه لا مقصد له بذلك، فحلموا عنه بعد ذلك الكلام** "، هنا أورد المصدران قول الشاعر:

كل حلم أتى بغير اقتدار

حجة لاجئ إليها اللئام. [79]

فشجاعة الأشراف وقوتهم أوصلتهم إلى المواجهة العسكرية مع العثمانيين؛ وتورد المصادر أن معركة عسكرية مباشرة حصلت بين الأشراف والعثمانيين سنة 1078هـ/ 1667م؛ كان النصر حليف الأشراف، ونترك لطبق الحلوى يصف لنا أحداث هذه المعركة بطريقته المشوقة ما نصه: " **قالوا إن الشريف حمود بن عبدالله لما تقررت لسعد مراسيم الولاية، ولُحِظَ من السلطنة العثمانية بعين العناية، أنفذ ولده إلى حضرة السلطان، وأودع إليه ما في خاطره من الأشجان، فتعرض له صاحب مصر بالتعويق، ومنعه عن مرور الطريق، فاستشاط حنقه، واستطار قلقه، فأخذ يعتسف الأمور، ويحجر الطريق السلطانية عن المرور، فتوجه إليه أحد البواش بمصر في عساكر معدودة، وألوية معقودة، وخزائن منقودة، وكان الشريف يومئذ بينبع فحط الباشا على أطرافه، وتأهب حمود في حاشيته وأشرافه، وفيهم محمد بن يحيى بن زيد، فابتدأ**

الحرب حمود فصدمهم بخميس هو غرته، وجيش لا يتقي بالسابري معرته، قلب جنبيته ذو احسن، قد أشرعوا خرصانهم وأرخوا أرسانهم"[80]، ثم يستشهد المؤلف بقول الشاعر:

وفي أكفهم النار التي عُبِدت
قبل المجوس إلى ذا اليوم تضطرم
هندية إن تُصغر مشعرًا صغروا
ما بحدها أو تُعظم معشرا عظموا ". ([81])

ثم يواصل طبق الحلوى وصفه للمعركة بطريقته البليغة قائلا: " **فلفح بينهم هجير العراك ووقع الاختلاط والاشتباك، حتى احتست الرماح من أقداح الرؤوس المفلّقة، وفاضت أرواح ما أخالها من التي هي في أجواف طير خضر معلّقة، وقهرت بأخر المعركة صولة العصابة الحسنية فاستأصلت شأفة الطائفة العثمانية**".[82]

5- ضبابية الرؤية العثمانية في إدارة مكة وما والاها:

من خلال تتبع الكثير من الوقائع والأحداث التاريخية الواردة في المصادر نجد كأنها تعكس حالة من عدم وجود تصور عثماني واضح لإدارة هذه الأماكن المقدسة وما يتبعها من بلاد، ويبدو أن السبب يرجع إلى أن حكمها كان توافقيا؛ لأنه كان يتسم بالجمع بين المتناقضات- كما أشير سابقًا؛ فقد كان يسير بين رغبة عثمانية في خنوع الأماكن المقدسة للسلطان، وبين إشباع رغبة محلية في الحكم؛ مما أنتج نقاطا عمياء غُفِلَ عنها، خاصة مناطق في أطراف ولاية الحجاز التابعة لها برًا وبحرًا؛ منها الآتي:

5-1- من جهة البر:

فهذه مدينة (صبيا) عاشت فوضى؛ تمثلت بحروب وغزوات بين أميرها الشريف محمد بن حسين صاحبها، وقبائل الحرامية، انتهت بمحاصرته في مدينة (صبيا) في شهر ربيع الثاني سنة 1072هـ/1661م. [83]

وفي هذا الشأن ذكر أبوطالب: وقوع حرب بين الحرامية وبني كنانة؛ انتهت إلى ترك بني كنانة الديار، وحرمانهم السكينة، وختمت بهروب أمير حلي بن يعقوب عن مدينته.[84]

أيضًا ورد استنجاد أحد أمراء البلدات التابعين لشريف مكة العثمانية بإمام اليمن وهو الشريف سعيد بن شبير أمير بيشة ولاه شريف مكة؛ أرسل إلى إمام (صنعاء) سنة 1078هـ/1667م يستنجده بإعانته بالمال والرجال للقضاء على تمرد أهل بيشة الذين خلعوا طاعته [85]؛ كما يرد أيضًا عن وصول مشايخ من بلاد البديع إلى إمام صنعاء- متوسطة بين الدواسر والإحساء- وولاية بلاده محسوبة إلى شريف مكة يطلبون الانتماء. [86]

أيضًا ومما يؤكد ضبابية الرؤية الأمر الذي أدى إلى تخبط أطراف مكة، فقد ورد في المصادر ذكر منطقة جغرافية- تقع بين حكم أشراف في مكة وحكم الأئمة في صنعاء- يشار إليها بعبارة صادمة تقول: " **لا دولة عليها** "[87]، أشار إليها يحيى بن الحسين ما نصه: " **ما بين الحرجة وتبالة، وبين هذين المحلين نحو من خمسة أيام، وهي البلاد المقابلة لبلاد الحرامية على طريق تهامة، ومن جملتها قرى وادي ذهبان شهران**"[88]، نفس المصدر يصف تلك البلاد بالقول: " **فهذه البلاد لا دولة عليها**

لانقطاعها، ولانفصالها، مما يؤدي إلى إن الخصومات والثارات في هذه المنطقة قائمة"[89]؛ وحاصله أن تلك المنطقة في الحقبة المعنية من الزمن كانت خاضعة للأعراف والتقاليد؛ هذا بعض الآثار السلبية لضبابية الرؤية والصورة لحكم مكة لدى السلطنة العثمانية خلال تلك الحقبة الزمنية المعنية من الزمن هذا من جهة البر.

5-2- من جهة البحر:

أما من جهة البحر فحدث ولا عتب، ففي هذا الشأن نورد بعضا منه، فقد أوردت المصادر اليمنية الشيء الغزير، منها: نهب مراكب في بحر مينائي جُدَة والقنفذة سنة 1027هـ/1617م قام به اثنان من قادة العثمانيين المتمردين على أولي أمرهم، أحدهما يسمى (كشك بيك)، والآخر يسمى (بلق باش برناني رشوان واليه)، فلما لم يكن لأشراف مكة جاهزية لمثل هذه الأحداث؛ قام والي اليمن العثماني آنذاك المسمى محمد باشا- قبل استقلال اليمن- أن جهز عليهم أربع سفن وطاردهم حتى ميناء (ينبع)، فما كان من شريف مكة وقتئذ إدريس بن حسن إلا أن دعم عسكر محمد باشا، بأن أمر أمير (ينبع) بتزويد حملة محمد باشا العسكرية بمائة بندق[90]، فمهما كان الأمر من القضاء على المتمردين في البحر؛ فالشاهد هو توجههم للاستنجاد بوالي اليمن. رغم أنه كان ينبغي عليهم الاستنجاد بشريف مكة؛ والسبب هو المعرفة المسبقة بالقصور الوارد لدى القائمين على أمر مكة.

وكما يبدو أن هناك كثيرًا من الأحداث والوقائع التي تشير إلى أن الأطراف القريبة من مدينة مكة أو البعيدة كانت تعاني أيضا من الفوضى والفساد نتيجة لعدم وجود رؤية واضحة مركزية ومحلية لإدارة الولاية المقدسة؛ بل كانت توافقية تمالؤية وقتية خلال الحقبة المعنية بالدراسة؛ وليس مقصورًا على ذلك بل قد يشمل ما قبلها وما بعده.

5-3- التقليد العثماني لوالي مكة:

سنلاحظ بأن تقليد الإمارة لشريف مكة صورة من صور الضبابية الإدارية العثمانية؛ ونقصد به التتويج الرسمي؛ وكان يتمثل بمرسوم مختوم لشريف مكة أميرًا مفوضًا عن السلطان العثماني، وأطلقت عليه المصادر بالخلعة، فقد كان يصل لشريف مكة، أو لغيره من كبار الموظفين في مكة، إما من الباب العالي، أو من مصر، عبر بعض القادة العسكريين العثمانيين المتوجهين أحيانا للحروب في منطقة أخرى، أو عبر قائد عثماني مكلف بمفصل إداري في مكة، ثم يُعْتمد ذلك في الأخير من الباب العالي؛ وورد في هذا الشأن الكثير. فعلى سبيل المثال: شريف مكة محسن بن حسين يأتيه تقليده من صاحب مصر سنة 1034هـ/1624م؛[91] وشريف مكة مسعود بن إدريس قلده القائد العثماني قانصوة باشا والي اليمن سنة 1039هـ/1629م، [92] بينما شريف مكة سعد بن زيد اعتمده الآغا عماد الدين أمير ميناء جُدة ناظر الحرمين أميرًا لمكة أمام خصومه السياسيين، ريثما تأتي المصادقة من السلطنة. [93]

ذلك يشير بوضوح إلى الارتجالية التي كانت تتبعها السياسة الإدارية العثمانية بأقدس مكان عند المسلمين على وجه البسيطة، ما يعكس حقيقة بأن شرافة مكة بالنسبة للسلطات العثمانية كان هامشيًا حينها.

5-4- شريكا الحكم في مكة:

كان الأشراف يحكمون مكة عبر شريكين: الأول يسمى شريف مكة، وشريكه الثاني بمقام النائب، مقابل ربع المحصول للثاني، وكانت تأتي المراسيم العثمانية المركزية لتقر ذلك الاختيار، ولعل هناك حكمة في ذلك، هي التعاون والتعاضد بين الشريكين، الأمر الذي كان- في كثير من الأحيان- مدعاة للصراع السياسي بين الشريكين، وحينًا آخر كان الشريك الثاني بابًا وهدفًا ووسيلة للأطراف المتربصة بالشريك الأول؛ وفي هذا الشأن ورد الكثير، فعلى سبيل المثال: عندما أراد الشريف حسن بن أبي نُمي ترتيب الوضع السياسي لما بعده رشح ابنه الكبير أبا طالب للخلعة الكبرى ليكون شريفا لمكة؛ وأعطاء لأخوه عبدالمطلب بقية الخلعة، عندها جاءت المراسيم العثمانية سنة 1008هـ/1599م لتعتمد هذا الاختيار. ولوحظ بأنه لم يحدث خلاف بين الأخوين عند موت الشريك الثاني[94]، وأيضا عندما توفى أبو طالب شريف مكة؛ أجمع الأشراف على إدريس بن حسن شريفًا لمكة، وأخيه فُهيد شريكًا ثانيًا له مقابل ربع المحصول[95]، وبعد مدة زمنية يقع الخلاف بين الشريكين -إدريس وفُهيد- ومن ثم يتمكن شريف مكة من التخلص من شريكه الثاني فُهيد ليبدله بالشريف محسن بن حسين كشريك ثاني مقابل ربع المحصول[96]، وبعد مدة من الزمن يحدث خلاف بين الشريكين- إدريس ومحسن- لينتهي بالتخلص من شريف مكة إدريس ويتولاها الشريف محسن بن حسين سنة 1034هـ/1624م[97]؛ وبعد حدوث انقلاب عسكري -كما ورد سابقًا- انتقلت السلطة في مكة للشريفين: الأول أحمد بن عبد المطلب؛ والشريف مسعود بن إدريس الشريك الثاني سنة1039هـ /1629م ، لكن نلاحظ بأنه لم تمر إلا سنة حتى حدث خلاف بينهما[98]، مما كان ينتج عنها كثيرا عدم الاستقرار السياسي في مكة، وهو الأمر الذي من البديهي كان له انعكاساته السلبية على كل جوانب الحياة في مكة المكرمة.

6- الحالة السياسية في استانبول وانعكاسها على مكة المكرمة:

قد يكون ما سبق إيراده وما سيرد لاحقًا سببه هو تداعيات الصراع السياسي على رأس الحكم العثماني في العاصمة استانبول؛ وتعرض الدولة حينها للمهددات الخارجية؛ وما أدى إلى غشيان الدولة العثمانية شيء من الفوضى؛ بدوره يبدو انعكس الوضع على الولايات التابعة لها؛ منها مكة التي -كما سنلاحظ- تفشت فيها الفوضى في شتى جوانب الحياة، من اقتتال بين الأشراف بعضهم ببعض، وهم والقادة العثمانيين؛ بل بين الأشراف والدولة العثمانية، كل ذلك أوردته المصادر التاريخية اليمنية في الحقبة المعنية من الدراسة؛ فمن الحكمة أن نورد – ولو جزءًا يسيرًا-

من مسرح بعض العمليات السياسية لدى الباب العالي؛ كل ذلك بهدف المساعدة على فهم وضع تاريخ مكة السياسي.

6-1-الوضع العام المهترئ للدولة العثمانية:

وجد في المصادر اليمنية ما يشير إلى وضع الدولة العثمانية العام الرخو والهش حينها؛ وذكرت الفوضى الإدارية والعسكرية العثمانية، والهدر لمواردها المادية، أتضح ذلك من تصريح قانصوة باشا سنة 1045هـ/1635م للوفد المفاوض له في اليمن بعد الصلح، حيث تحدث قانصوة المذكور فيما يخص حملته العسكرية على اليمن بحركة ومزاج شخصي، تناول الكبسي في اللطائف أقوال لقانصوة باشا، منها قوله: " **أنا الذي اخترت الخروج إلى اليمن، وكنت نائبًا في مصر، وحين رأيت كثرة أموالي طمعت، فتحملت مؤونة العساكر الرومية من مالي، وأما السلطان فهو منشغل بالعراق، وماله نية بالخروج**" [99]؛ وأبو طالب في طيب أهل الكساء يذكر تكملة لهذا الحديث، بعد كلام ودي بين قانصوة باشا، وبين رئيس الوفد الأمامي المفاوض الحسن بن الإمام، بعد حدوث الصلح سنة 1045هـ/1635م، وحدوث الوئام بين الطرفين، فقد قال رئيس الوفد اليمني لقانصوة ما نصه: " **يا وزير قد عرفناك وأحببناك وإشفاقنا عليك من سوء تُنال به هناك، فإذا كنت تخاف من قبل السلطنة أقمت لدينا على هذه الحالة المستحسنة ولك ما لنا وعليك ما علينا...**" فقال- والكلام لقانصوة-: " **يا مولانا الحجة لي على السلطنة، فإني أطلب الغارة والمدد خمس سنين مدة هذه الفتنة، ولم يأت منهم انقاذ... قال: فالحجة حينئذٍ لي، وأريد المكاتبة إلى مصر حتى اتصل بمالي، وعندها لا حرج، فالمال يقلب السلطنة من شاء دخل وأن شاء خرج...**" [100]، ثم ذكر أبو طالب ما نصه: " **أن قانصوة باشا حلف إيمانًا مغلظة لا خرج اليمن باشا بعده، فقال الحسن: لا تحلف يا وزير...، قال له: يا سيدي ما هذا مصانعة مني ، وأقسم بذلك، وقال:... إني طمعت في اليمن وحام عليه طيري، وأردت إضافته لمملكة مصر، فبذلت من الأموال فيه ...ولم تمدني السلطنة بغير الولاية، وقد بلغت في المحافظة عليه إلى كل غاية، فما يخرج بعد دخولي باشا أبدا، وسأترك هذا الباب موصدا، فكان الأمر كما قال**"[101]، ومن الشيء اللافت هنا حال أهل مكة المشرفة والمدينة المنورة لما رأوا قانصوة باشا وهو خارج من اليمن مهزومًا، وقارنوا ذلك كيف كان وصوله. بحيث وصف أبو طالب الحدث ما نصه: " **كان لخروج قانصوة باشا من اليمن أي موقع عظيم، ولم يكن البعيد يصدق وقوعه، كما خرج من الجنود والقوة والتصميم، حتى أن أهل مكة والمدينة لما رجع إليهم على الصفة وقد عرفوه في تلك القوة والنفوذ، احتاروا وذهب هول الأمر بعقولهم فاستطاروا**"[102]، تلك هي إحدى الصور التي تعطينا تصور لما هنالك في العاصمة العثمانية الأمر الذي ينعكس على مكة كما أشرنا، مما يشير إلى فوضى سياسية وعسكرية وإدارية كانت في العاصمة العثمانية، الأمر الذي أدى إلى أن انعكس الوضع على الولايات التابعة للدولة العثمانية-كما أسلفنا- ومنها مكة المكرمة التي غشتها تلك الفوضى الشاملة في شتى الجوانب؛ فكان الأمر عند أشراف مكة والقادة العثمانيين في إدارة مكة هو فن الممكن بهدف إبقاء مكة المكرمة تحت القبضة العثمانية مهما كان من اختلالات.

6-2- وضع العاصمة العثمانية الساخن.

أيضًا كان وضع العاصمة العثمانية صورة من صور التردي والتهاوي الذي أطل بظلاله على البلاد التابعة لها، فقد أوردت المصادر الشيء الكثير حول الصراعات السياسية والذي بدأ في استانبول سنة 1027هـ/1617م عند وفاة السلطان أحمد خان بن محمد خان؛ والذي عند موته عَهِدَ بالسلطنة لأخيه مصطفى بن محمد؛ وذلك لصغر سن ولده عثمان [103]، فما أن استقر السلطان مصطفى في السلطنة لمدة ثلاثة أشهر، وضُربت السكة باسمه، وخطب له؛ حتى دبر "قزلار أغاسي الطواشي الآغا مصطفى" في خلع السلطان مصطفى، وتولية ابن أخيه عثمان بن أحمد سنة 1029هـ/1619م- والذي كان سِنّه يومئذٍ عشر سنين- [104]، ويؤكد هذا ما أرخه بعض المكيين فقال:

يا سائلي عن عام ملك مليكنا
من خصه الله بأسنى سننه
بغاية السعد آتى تاريـــــخه
سلطاننا عثمان مهدي زمنه[105].

فما أن استقر السلطان الصغير عثمان في الحكم إلى عام 1031هـ/1621م حتى دُبِّرت عساكر السلطنة قتله، فورد: أن أرخ لقتله أدباء الشام فقالوا شعرا:

قضى عثمان سلطان البرايا
بأسياف العساكر والجنود
ووافته المنية في الســـرايا
مؤرخه لعثمان الشهيد[106].

كما ورد أن هؤلاء القتلة هم الذين قاموا أيضًا بالغضب على "قزلار أغاسي الطواشي الآغا مصطفى" المذكور سابقًا - المتسبب في خلع السلطان مصطفى- وقاموا بنفيه إلى مصر، وأعادوا السلطان مصطفى بن محمد إلى الحكم مرة ثانية قبل عام 1032هـ/1622م[107]، فما أن استقر السلطان مصطفى في حكم الدولة العثمانية حتى قبض عليه من قبل العساكر؛ وقام بالملك بدل عنه السلطان مراد الرابع بن أحمد الأول بن محمد، وكان ذلك سنة 1032هـ/1622م [108]، وورد هنا أن أرخ الأدباء ذلك عنهم بكري الصراف فقال:

لما أراد الله نفع عبـــــــــاده
ولى مرادًا ملك خير بـــــلاده
وامره من فضله بعنـــــــــاية
جعلت عِداه تحت نعل جواده
وشدا لسان الحال في تاريخه
بشرى له قد نال كل مراده[109].

كما ذكرت المصادر أيضًا بأن الوضع المتردي ظل في الباب العالي بين مدٍ وجزر حتى توفي السلطان العثماني إبراهيم بن أحمد خان سنة 1063هـ/1652م. كما أشارت المصادر التاريخية اليمنية بأن محمد خان بن إبراهيم بن أحمد قعد في كرسي السلطنة بعد أبيه فكان سببا لحدوث خطوب وحروب بينه وبين إخوته، حتى أنه في النهاية ظهر عليهم قتلا وتشريدا. [110]

6-3- المهـددات الخارجيـة للدولـة العثمانية.

تناولت المصادر بعض المهددات الخارجية للدولة العثمانية في الحقبة المعنية بالدراسة؛ فقد ذكرت ما يشير إلى هجوم من قبل الإفرنج على الدولة العثمانية، كما تزامن ذلك بسقوط بغداد في يد الشاه، وحدث تحدي كبير للعثمانيين من البرتغال في مالطة، وظهور كوارث بيئية، وقد أورد الشلي في هذا الشأن بأن السبب في قتل السلطان عثمان الصغير الذي رغب في الحج، فمنعه أرباب الدولة العثمانية من الحج سنة 1031هـ/1621م احترازا من وثوب الإفرنج على المملكة بعد غزوهم وسبيهم وقتلهم، ولكن السلطان الصغير عثمان لم يدرك ذلك فأصر على عزمه إلى الحج فأدى ذلك إلى قتله وتغيير السلطان[111]، مما يشير إلى مخاطر خارجية كانت تحيط بالدولة العثمانية.

أما ما ورد من سقوط بغداد في يد الشاه سنة 1032هـ/1622م من يد العثمانيين، فكان بسبب خيانة والي بغداد العثماني لسلطانه [112]؛ فقد ورد في اللطائف باشتغال السلطان مراد بن أحمد لاستدراك العراق سنة 1046هـ/1636م واستعادتها من يدي سلطان العجم الشاه عباس، بعد متابعة المراس، وائتلاف النفائس والأنفاس، ولما قعد أخوه السلطان إبراهيم بن أحمد على كرسي الملك جنح إلى سد هذا الباب وأطفأ سعير الحروب والخراب، واشتغل ببقية أعمال العراق، وطرد الشاه عنه بنفسه وتم له ذلك سنة 1050هـ/1640م"[113].

كل ذلك يشير إلى أن الوضع الخارجي للدولة العثمانية كان مهددًا، فقد ورد تحرك السلطان محمد بن إبراهيم للحرب في مالطة بعد وفاة والده سنة 1063هـ/1652م[114]؛ كما ورد أيضًا تحركه سنة 1086هـ/1675م على بلاد البرتغال، وذلك لتعديهم على موانئ المسلمين في وسط البحر؛ فكان أن داهمهم فلاذوا إلى قلعة منيعة تسمى قلعة (عماوية)، فلما صعب على الجيش العثماني اقتحام أسوارها، قام بتلغيم سورها والسراديب بالبارود من الأسفل وتمكن الجيش من تفجيرها وحصل النصر المبين. [115]

إضافة لما سبق تعرضت الدولة العثمانية في الحقبة المعنية بالدراسة للكوارث الطبيعية؛ فقد أشارت المصادر اليمنية عن تعرض جند الدولة العثمانية للاصابة بوباء الطاعون في بلاد مصر سنة 1053هـ/1643م، ففي هذا الشأن ورد أنه في شهر رجب سنة 1053هـ/1643م وصل كتاب من باشا مصر إلى آغا جُدة فيه:" أن جملة من هلك في مصر بالطاعون وأحاط به علم الخالق أربعة لكوك[116] وأربعون ألف، وأنها ضاقت الخزانات بالأموات، ووصول سفن من استانبول مملوءة بعسكر يريدون مصر، فهلكوا بالطاعون، ووصلت مراكبهم تدور خالية"[117]، والمصدر يشير إلى عجز الدولة العثمانية في مواجهة ما أصابها في ذلك.

6-4- نتائج ما سبق على مكة:

بسبب هذه التهديدات والمخاطر ساء الوضع الداخلي للدولة العثمانية خلال تلك الحقبة من

الزمن، الأمر الذي أدى بدوره إلى تردٍ للأوضاع في الولايات التابعة للدولة العثمانية ومنها مكة المكرمة؛ وهذا ما أكدته إحدى الدراسات التاريخية في تاريخ الدولة العثمانية: بأن سنة 980هـ/1572م كانت نهاية العصر الذهبي للدولة العثمانية[118]، -وهذا يوضح ما ورد في هذه الدارسة- منعكسا على صراعات الأشراف في مكة مع القادة العثمانيين والصراعات البينية التي أدت للاقتتال الداخلي وعمليات النهب والفساد؛ بل والتقطعات، وزاد الهرج والمرج في مكة المكرمة، حتى أن الدولة العثمانية قبلت بفن الممكن، بل بأنصاف الحلول، خاصة بوضع مكة المكرمة؛ وظل الأمر بمكة مترديًا في كل المجالات وعلى جميع الأصعدة ردحًا طويلًا من الزمن.

فقد حدث- وكما ورد سابقًا- في هذه الحقبة الزمنية انقلابان عسكريان؛ كما حدث اضطراب لأحوال الأشراف في مكة بعد موت الشريف زيد بن محسن سنة 1077هـ/1666م والذي كان هذه المرة أكثر حِدة من غيره، فاصطدم الأشراف بينهم البين، واصطدموا بالعثمانيين، الأمر الذي أدى إلى إشاعة الخوف في مكة ونواحيها، وقد صف كتاب طبق الحلوى ذلك فيما نصه: " **حتى خاف كل واحد على نفسه التلاف**"[119]؛ كما أدى إلى تمردات مناطق مختلفة من البلاد؛ وتمردت بلاد بيشة وقد أشرنا سابقًا[120]، ورد أن حدث في شهر ذي القعدة سنة 1077هـ/1666م أن خرج الشريف حمود ومن معه من الأشراف من مكة[121]؛ وأرسل أمامه جماعة إلى جُدة نهبوا القوافل الواصلة من جُدة إلى مكة، وكان من ضمنها قافلة تتبع اليمن تعرضت للنهب على أيدي بني أخيه[122]، كما ورد أن قبائل هذيل شاركت في الاضطرابات الواقعة في مكة سنة 1078هـ /1667م وقامت بنهب القافلة الداخلة من جُدة إلى مكة". [123]

يواصل الشلي وصف نهب الشريف حمود لميناء ينبع والقنفذة والمدينة بعد نهب جُدة فيقول: " **ثم بعد ذلك تغلب على بندر ينبع، وأخذ حبوب أهل المدينة الشريفة، وأخذ أيضًا حب الشريف سعد**"[124]، حتى وقع الخوف والقحط الشديدان، وورد: أنه " **في 15 من جماد الآخر سنة 1078هـ/1667م جاء الخبر أن أصحاب حمود غزو بندر القنفذة، أرادوا انتهابه فحرقوا أطرافه وانتهبوه، ودافعهم أهلها أشد دفاع وطردوهم بعد أن اشفوا غليلهم من المعتدين، حتى انكسر بعد أن ذهب بالقتل ثلاثة أنفار**" [125]، يؤكد ذلك ما جاء في كتاب النور المشرق نصه: " **ان قام الشريف حمود ويتخطف في الطرقات، ويمحق على أولاد زيد بن محسن القوافل وأعمال مكة** "[126]؛ وورد أيضًا أن تم انتهاب قافلة أخرى خرجت من القنفذة والمُنْتَهَب قدر ستين جملا والناهبون هم أقارب حمود.[127]

- النتائج والتوصيات:

توصلت هذه الدراسة لعدد من النتائج هي:

1- من خلال ما ورد نصل لنتيجة التي تقول: (إذا رمدت مكة فالعالم الإسلامي أعمى) لأن مكة أم القرى؛ فهي بالنسبة للعالم الإسلامي كالقلب بالنسبة للجسد، إذا صلحت صلح الجسد كله؛ وإذا فسدت فسد الجسد كله، فالفوضى والضبابية في أمور مكة السياسية والإدارية في

ذلك القرن؛ هو ما نلمسه إلى الآن في بلدان العالم العربي والإسلامي؛ مما يرشد إلى أن ما أصاب الأمة العربية اليوم كان قد عاش في أم القرى، مما يرشدنا إلى أن مكة هي نقطة بداية صلاح العالم الإسلامي.

2- أوحت لنا هذه الدراسة بوجود الفرصة وبالاستعانة بالمصادر اليمنية بإمكانية إعادة تدوين تاريخ مكة المكرمة في كل مجال من مجالات الحياة؛ عبر دراسات متأنية لكل قرن من الزمان على الأقل؛ كما فتحت أيضًا هذه الدراسة الباب ووجدت الفرصة لكتابة تاريخ عدة مدن وبلدان عربية وإسلامية.

3- تبدى للباحث أن بطون المصادر التاريخية اليمنية ممتلئة بمادة تاريخية غزيرة جدًا ليس عن مكة فقط؛ ولكن أيضًا شملت بلدانا متعددة؛ وليس بالمجال السياسي فحسب، ولكن شمل أيضًا مجالات أخرى كثيرة؛ وحقبًا مديدة، حتى أيقن الباحث أنه حصل على كنز ثمين غفل عنه الكثير.

4- المصادر اليمنية بشكل عام بحاجة ماسة لدراسة خاصة، حتى يسهل الوصول إليها والاستفادة منها.

- الهوامش:

(1) السباعي، أحمد: تاريخ مكة (دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران)، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ط4، عام 1419هـ/1999م، ص108- 122.

(2) نفسه، ص194-198.

(3) الأشراف: هم الهاشميون الذين يعود نسبهم إلى علي بن أبي طالب من زوجته فاطمة بنت النبي محمد صلى الله عليه وسلم، أُطلق عليهم الأشراف تارة وتارة أخرى سادة، حكم مكة منهم أربع طبقات؛ الطبقة الأولى من الاشراف يسمون الموسويين سنة 358هـ، وأسس حكم الطبقة الرابعة قتادة بن إدريس سنة 599هـ. (السباعي: المرجع نفسه، ص220-221).

(4) زيني دحلان، أحمد(1304هـ): تاريخ زيني الدين دحلان المسمى خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام من زمن سيدنا النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى وقتنا هذا بالتمام، تحقيق: محمد حسن محمد المشهور ب محمد فارس الشيخ، شاركه بالتحقيق: رأفت عبدالعزيز، مطبوعات أرض الحرمين، طبع في مصر في مطبوعة المطبعة الخيرية، عام 1305هـ، ص125.

(5) خرونيه، سنوك هور: صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ترجمة: علي عودة الشيوخ، أعاد صياغته وعلق عليه: محمد محمود السرياني، معراج نواب مرزا، دارة الملك عبدالعزيز، عام 1419هـ، ج1، ص172.

(6) الثور، أمة الملك إسماعيل: بناء الدولة القاسمية في عهد المؤيد محمد بن القاسم مع تحقيق: مخطوطة الجوهرة المنيرة في جمل من عيون السيرة، للمؤرخ مطهر الجرموزي، عام 2004م، جامعة صنعاء، ص656.

(7) محمد بن أبي بكر بن أحمد بن أبي بكر بن عبدالله بن أبي بكر بن علوي بن عبدالله بن علوي، مولود بحضرموت سنة 1030هـ، رحل إلى بلاد الحرمين المجاور بهما ليأخذ عن علمائهما؛ فأجازوه بمروياتهم ومؤلفاتهم وأجازوه بالإفتاء والتدريس بالمسجد الحرام، اختار التوطن بالحرم المكي ومات هناك سنة 1093هـ. (الشلي: محمد بن أبي بكر: المشرع الروي في مناقب السادة الكرام آل أبي علوي، المطبعة العامرية الشرقية، ط1، عام 1314هـ، ج2، ص17-19.)

[8] طيبة هي المدينة المنورة. انظر(الخاني، أحمد: طيبة مدينة الرسول- صلى الله عليه وسلم، نشر في 22/ 7/ 2013م موقع الالوكة الثقافية نظر في 21/ 1/ 2025م من على الرابط:: **https://www.alukah.net/culture**).

[9]الشلي، محمد بن أبي بكر: عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان المزيني، راشد بن سعد القحطاني، جزئيين، تحقيق التراث، مركز الملك فيصل للبحوث، ط1، 2014/1435م، ج1، ص321- 326.

[10]نفس المصدر، ص321- 326.

[11] نفس المصدر، ص320.

[12]الجرموزي، مطهر محمد: تحفة الاسماع والابصار بما في السيرة المتوكلية من غرائب الاخبار، تحقيق: عبد الحكيم الهجري،ج1، ط2، عام 2002م، مؤسسة الامام زيد بن علي، ص312.

[13]الشلي: عقد الجواهر، مصدر سابق، ج1، ص472، 475.

[14]الوزير، عبدالله بن علي: تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي(1045-1090هـ/1635-1680م) المسمى تاريخ طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى، تحقيق: محمد عبدالرحيم جازم، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط1، 1985م/1405هـ، ص94-97.

[15]أبوطالب، حسام الدين محسن بن الحسن: تاريخ اليمن المسمى طيب أهل الكساء والفلك الذي على جودي النجاة رسا، مخطوط، ص129. تم الحصول عليها من شبكة النت عبر الرابط التالي: **https://t.me/libraryadel/55082**

TELEGRAMمكتبة المعلم اليمني.

[16]ابن القاسم، يحيى بن الحسين: أنباء أبناء الزمن في تاريخ اليمن، مخطوط، ص170، ص389؛ ابن القاسم، يحيى بن الحسين: غاية الأماني في أخبار القطر اليماني (1035-1100هـ/1625-1689م) تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، مراجعة: محمد مصطفى زيادة، القسم الأول، المسمى (عقيلة الدمن المختصر من أنباء الزمن في اخبار اليمن) دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1358هـ، ص838.؛ أبوطالب: طيب أهل الكساء، مصدر سابق، ص160.

[17]الشلي: عقد الجواهر، مصدر سابق، ج2، ص755.

[18]قهرمان: يقصد به أمين الملك ووكيله الخاص بتدبير أموره في الداخل او الخارج. (المعجم الوسيط) فكان يوجد في مكة من القادة العثمانيون من ذوي المكانة عند السلطان؛ للدرجة الذي يصل به لتزكية شريفًا لمكة أو خلعه. (الشلي: عقد الجواهر، مصدر نفسه، ج2، ص757.)

[19]الشلي: المصدر نفسه والجزء والصفحة.؛ الأمير: الأوضاع السياسية، مصدرسابق، ج2، ص662.

[20]الشلي: المصدر نفسه، ج2، ص501.

[21]المصدر نفسه، ونفس الصفحة.

[22]نفسه، ص502.

[23]نفسه، ص751.

[24] نفسه، ص751- 753.

[25]أحمد بن الحسن بن سنان البسنوي المعروف ببياضي زاده الحنفي(ت: 1097هـ) (الشلي: المصدر نفسه، ج2، ص751- 753.)

[26]نفسه، ص813.

[27]نفسه، ص500.

[28]نفسه، ونفس الصفحة.

[29]نفسه، ج1، ص362.

[30]نفسه، ص440.

[31]نفسه، ج2، ص650.

[32]الشلي: عقد الجواهر، المصدر نفسه، ج2، ص764.؛ أبوطالب: طيب اهل الكساء، مصدر سابق، ص219.؛

أبو طالب، حسام الدين محسن بن الحسن: تاريخ اليمن عصر الاستقلال عن الحكم العثماني الأول من سنة 1056-1160هـ، مختصر طيب أهل الكساء لمحسن أبو طالب قام باختصاره العلامة إسماعيل بن احمد المتوكل، تحقيق: عبدالله محمد الحبشي، مطابع المفضل للأوفست، شارع تعز، صنعاء، اليمن، ط1، عام 1411هـ/1990م، ج1، ص106.

(33)الشلي: المصدر نفسه، ج1، ص362.

(34)نفسه، ص440.

(35)الأمير، أمة الغفور عبد الرحمن على: الأوضاع السياسية في اليمن في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي(1054-1099هـ/1644-1688م) مع تحقيق: بهجة الزمن في تاريخ اليمن للمؤرخ يحيى بن الحسين بن القاسم، 3مجلدات، ج2، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط1،2008م، ص517.؛ الوزير: طبق الحلوى، مصدر سابق، ص127.

(36)الأمير: الاوضاع السياسية، المصدر نفسه، ج2، ص517.؛ الوزير: طبق الحلوى، المصدر نفسه، ص127.

(37) الوزير: طبق الحلوى، المصدر نفسه، ص127-128.؛ الأمير: الاوضاع السياسية، المصدر نفسه، ج2، ص517.

(38)الشلي: عقدالجواهر، مصدرسابق، ج2، ص764.؛ أبوطالب: طيب اهل الكساء، مصدر سابق، ص219.؛ أبوطالب: تاريخ اليمن عصر، مصدر سابق، ج1، ص106.

(39)الأمير: الاوضاع السياسية، مصدر سابق، ج2، ص517.؛ الوزير: طبق الحلوى، مصدر سابق، ص127.

(40) الوزير: المصدر نفسه، ص127-128.؛ الأمير: الأوضاع السياسية، المصدر نفسه، ج2، ص517.

(41) الوزير: طبق الحلوى، المصدر نفسه، ص159.؛ أبوطالب: طيب اهل الكساء، مصدر سابق، ص206.

(42)الشلي: عقد الجواهر، مصدر سابق، ج1، ص321-326.

(43)نفسه، ص392.

(44)نفسه، ونفس الصفحة.

(45) النخاولة: هم جماعة من سكان مكة يطلق عليهم النخاولة؛ يعتقد الباحث سبب ذلك أنهم يعملون في صنع المناخل في مكة والتي كانت إحدى السلع التجارية المحلية. (الشلي: عقد الجواهر، المصدر نفسه، ج1، ص267، 540.)

(46)نفسه، ج2، ص502.

(47)الثور: بناء الدولة القاسمية، مصدرسابق، ص639.

(48)نفسه، ص639.

(49)الأمير: الأوضاع السياسية، مصدرسابق، ج2، ص794.

(50)نفسه، ج2، ص730، 775، 778، 794.

(51)الشلي: عقدالجواهر، مصدر سابق، ج2، ص768.؛ أبوطالب: طيب اهل الكساء، مصدر سابق، ص224.؛ أبو طالب: تاريخ اليمن عصر الاستقلال، مصدرسابق، ص114.؛ الأمير: الاوضاع السياسية، مصدرسابق، ج2، ص730.؛ الوزير: طبق الحلوى، مصدرسابق، ص251.

(52) أبو طالب: تاريخ اليمن عصر الاستقلال، المصدر نفسه، ص114.

(53) الوزير: طبق الحلوى، مصدر سابق، ص278.

(54)نفسه، ص280.

(55)الثور: بناء الدولة القاسمية، مصدر سابق، ص662.

(56)أبوطالب: طيب اهل الكساء، مصدر سابق، ص130.

(57)الثور: بناء الدولة القاسمية، مصدر سابق، ص637-641.؛ أبو طالب: طيب اهل الكساء، المصدر نفسه، ص81.؛ الكبسي، محمد بن اسماعيل: اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، حققه: ابو حسان خالد ابا زيد

الأذرعي، ط1، 2005م، مكتبة الجيل الجديد، ص322.؛ زبارة، محمد بن محمد بن يحيى: خلاصة المتون في انباء نبلاء اليمن الميمون (من سنة 1001- 1074هـ)، اربعة أجزاء، أيام الإمام القاسم بن محمد وبنيه، جمعه وحققه: نجل المؤلف أحمد بن محمد زبارة مفتي اليمن، ج1، مركز التراث والبحوث اليمني، ط1، 1434هـ/2003م، ص103.

(58)الشلي: عقد الجواهر، مصدر سابق، ج1، ص492.؛ الثور: بناء الدولة القاسمية، مصدر سابق، ص637-641.؛ ابو طالب: طيب اهل الكساء، مصدر سابق، ص113.

(59)الشلي: عقد الجواهر، المصدر نفسه، ج1، ص492.؛ الثور: بناء الدولة القاسمية، المصدر نفسه ، ص637-641.؛ أبو طالب: طيب أهل الكساء، المصدر نفسه، ص113.

(60)الشلي: عقد الجواهر، المصدر نفسه، ج1، ص493.؛ أبو طالب: أهل الكساء، المصدر نفسه، ص114.

(61)الشلي: عقد الجواهر، المصدر نفسه، ج1، ص494.

(62)نفسه، ج2، ص495.

(63)أبوطالب: طيب أهل الكساء، مصدر سابق، ص130.

(64)نفسه، ونفس رقم الصفحة.

(65)نفسه، ص141.

(66)عقد الجواهر، مصدر سابق، ج2، ص549.

(67)أبو طالب: المصدر السابق ورقم الصفحة، ص141.

(68) أورد المصدر: " حسين بن مغامس وُلّي من قبل الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم ولاية بيشة حسب طلبه؛ شريطة يجمع اهلها لطاعة الامام، وفتح للإمام مشارق بلادها، وما قدر من اشتاتها، وأعطاه الإمام المال والسلاح والرجال، وتمكن من هذه الولاية، واستقام له الحال حتى كانت واقعة الإصباحية ". (أبو طالب: طيب اهل الكساء، مصدر سابق، ص142.)

(69) الشلي: عقد الجواهر، مصدر سابق، ج2، ص549.؛ أو طالب: طيب أهل الكساء، المصدر نفسه، ص141-142.

(70)الشرفي، أحمد بن محمد صلاح: اللآلئ المضيئة في أخبار أئمة الزيدية، مخطوط، ص622. حصل عليه عبر شبكة النت عبر الرابط التالي: HTTPS://KETABPEDIA.COM// تحميل اللآلئ المضيئة-في اخبار- أئمة الزيدية. كتاب بديا.

(71) الشلي: عقد الجواهر، ج2، ص549.؛ ابن القاسم: غاية الأماني، مصدر سابق، ص835.

(72)طيب أهل الكساء، مصدر سابق، ص142.

(73) الشلي: عقد الجواهر، مصدر سابق، ج1، ص492.

(74)نفسه، ص546.

(75)نفسه، ص521.

(76)نفسه، ص521.

(77)الوزير: طبق الحلوى، مصدر سابق، ص127-128.

(78)الوزير: نفسه، ص150.؛ أبو طالب: مصدر سابق، ص204.

(79) الوزير: نفسه، ص150.؛ أبو طالب: نفسه ونفس الصفحة، ص204.

(80)الوزير: نفسه، ص230-231.

(81) نفسه، ص230-231.

(82)الوزير: المصدر نفسه، ونفس الصفحات، ص230-231.؛ أبو طالب: طيب اهل الكساء، مصدر سابق، ص219.

(83)الوزير: طبق الحلوى، المصدر السابق، ص179، 180.

(84)طيب أهل الكساء، مصدر سابق، ص224.

(85)الوزير: المصدر السابق، ص228.

(86)نفسه، ص186، 187.

(87)ابن القاسم، يحيى بن الحسين: يوميات صنعاء في القرن الحادي عشر الهجري(1046-1099هـ)، تحقيق:

عبد الله الحبشي، ط1، 1996م، منشورات المجمع الثقافي، ص395.؛ الأمير: الأوضاع السياسية، مصدر سابق، ج3، ص1214.

(88)يوميات صنعاء، مصدر سابق، ص395.؛ الأمير: الأوضاع السياسية، المصدر نفسه، ج3، ص1214.

(89)ابن القاسم، نفسه، ص395.؛ الأمير: الأوضاع السياسية، مصدر سابق، ج3، ص1214.

(90)أبو طالب: طيب أهل الكساء، مصدر سابق، ص70.

(91)الشلي: عقد الجواهر، مصدر سابق، ج1، ص475.

(92)أبوطالب: المصدر السابق، ص129

(93)الشلي: المصدر السابق، ج2، ص757.

(94)نفسه، ج1، ص297.

(95)نفسه، ص393.

(96)نفسه، ص393.

(97)نفسه، ص459.

(98)الثور: بناء الدولة القاسمية، مصدر سابق، ص662.

(99) المصدر السابق، ص339.

(100) الثور: المصدر السابق، ص160.

(101)نفسه، ونفس الصفحة، ص160.

(102)نفسه، ونفس الصفحة، ص160.

(103)الشلي: عقد الجواهر، مصدر سابق، ج1، ص419.؛ ابن القاسم: انبا ابناء الزمن، مصدر سابق، ص372.

(104) الشلي: عقد الجواهر، المصدر نفسه، ج1، ص421.؛ ابن القاسم: أنبا أبناء الزمن، المصدر نفسه، ص372.

(105) الشلي: عقد الجواهر، المصدر نفسه، ج1، ص421.

(106) نفسه، ص443.

(107)نفسه، ص444.

(108)نفسه، ص459.

(109) نفسه، ص460.

(110)أبو طالب: تاريخ اليمن عصر الاستقلال، مصدر سابق، ج1، ص33.؛ الوزير: طبق الحلوى، مصدر سابق، ص132.؛ الكبسي: اللطائف، مصدر سابق، ص360.

(111)عقد الجواهر، المصدر السابق، ج1، ص444.

(112)نفسه، ونفس الصفحة، ص444.

(113)الكبسي: اللطائف، مصدر سابق، ص339-344.

(114)نفسه، ص360.

(115)نفسه، ص374.

(116)الكوك جمع لوك، واللوك: مائة ألف رجل.(الخطيب، مصطفى عبدالكريم: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، ك1، عام 1416هـ/1996م، ص380.)

(117)الشرفي: اللآلئ المضيئة، مصدر سابق، ص657.

(118)متولي، احمد فؤاد: تاريخ الدولة العثمانية، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، عام 2002م، الصفحة الاخيرة من فهرسة الكتاب.

(119)الوزير: طبق الحلوى، مصدر سابق، ص217.

(120)أبوطالب: طيب أهل الكساء، مصدر سابق، ص221.؛ الوزير: المصدر السابق، ص216.؛ الأمير: الأوضاع السياسية، مصدرسابق، ج2، ص676.

(121)الشلي: عقد الجواهر، مصدر سابق، ج2، ص758.

(122)حنش، أحمد بن عبد الله: النور المشرق في فتح المشرق وما به ألحق، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، شركة دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1986م، ص151.؛ الشلي: عقد الجواهر، المصدر نفسه، ج2، ص758.؛ أبو طالب: طيب أهل الكساء، مصدر سابق، ص220.

(123)الوزير: طبق الحلوى، مصدر سابق، ص233.؛ أبو طالب: طيب أهل الكساء، المصدر نفسه، ص220.؛ ابن القاسم: يوميات صنعاء، مصدر سابق، ص156.

(124)عقد الجواهر، ج2، ص757-758.

[125]الوزير: المصدر السابق، ص230.؛ أبو طالب: المصدر السابق، ص219.

[126]حنش: النور المشرق، مصدر سابق، ص151.

[127]ابن القاسم: يوميات صنعاء، مصدر سابق، ص150.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الأمير، أمة الغفور عبد الرحمن على: الاوضاع السياسية في اليمن في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي(1054-1099هـ/1644-1688م) مع تحقيق: بهجة الزمن في تاريخ اليمن للمؤرخ: يحيى بن الحسين بن القاسم، 3مجلدات، مؤسسة الامام زيد بن علي الثقافية، ط1، 2008م.
2. الثور، أمة الملك اسماعيل: بناء الدولة القاسمية في عهد المؤيد محمد بن القاسم مع تحقيق: مخطوطة الجوهرة المنيرة في جمل من عيون السيرة، للمؤرخ: مطهر الجرموزي، جامعة صنعاء، عام 2004م.
3. الجرافي، عبد الله بن عبد الكريم اليمني(ت:1397هـ): المقتطف من تاريخ اليمن، تقديم: زيد بن علي الوزير، منشورات العصر الحديث، ط2، 1407هـ/1987م.
4. الجرموزي، مطهر محمد(ت:1077هـ): تحفة الأسماع والأبصار بما في السيرة المتوكلية من غرائب الأخبار، تحقيق: عبدالحكيم الهجري، مجلدين، مؤسسة الإمام زيد بن علي، ط2، 2002م.
5. حنش، أحمد بن عبد الله: النور المشرق في فتح المشرق وما به ألحق، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، شركة دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1986م.
6. الخاني، أحمد: طيبة مدينة الرسول- صلى الله عليه وسلم، مقال نشر في 22/ 7/ 2013م بموقع الالوكة الثقافية على الرابط: https://www.alukah.net/culture
7. خرونيه، ك. سنوك هور: صفحات من تاريخ مكة المكرمة، جزئين، ترجمه: علي عودة الشيوخ، أعاد صياغته وعلق عليه: محمد محمود السرياني، معراج نواب مرزا، راجعه: محمد إبراهيم علي، دارة الملك عبدالعزيز، صدر بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، عام 1419هـ/1999م.
8. الخطيب، مصطفى عبدالكريم: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، ط1، عام 1416هـ/1996م.
9. زبارة، محمد بن محمد بن يحيى(ت: 1961م): خلاصة المتون في انباء نبلاء اليمن الميمون (من سنة 1001- 1074هـ)، عشرة اجزاء، مركز التراث والبحوث اليمني، جمعه وحققه: نجل المؤلف احمد بن محمد زبارة مفتي اليمن، ط1، 1434هـ/2003م.
10. زبارة، محمد بن محمد بن يحيى(ت:1961م): تقاريظ نشر العرف

لنبلاء اليمن بعد الألف إلى سنة 1357هـ، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء.

11. زيني دحلان، أحمد(1304هـ): تاريخ زيني الدين دحلان المسمى خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام من زمن سيدنا النبي صلى الله عليه وسلم إلى وقتنا هذا بالتمام، تحقيق: محمد حسن محمد المشهور ب محمد فارس الشيخ، شاركه بالتحقيق: رأفت عبدالعزيز، مطبوعات أرض الحرمين، طبع في مصر في مطبوعة المطبعة الخيرية، عام 1305هـ.

12. السباعي، أحمد: تاريخ مكة (دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران)، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ط4، عام 1419هـ/1999م، طبع بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية.

13. السنجاري، علي بن تاج الدين (1057-1125هـ)، منائح الكرم في أخبار مكة والبيت وولاة الحرم: دراسة وتحقيق: جميل عبد الله المصري، جامعة ام القرى مكة المكرمة، ط1، عام 1419هـ/1998م.

14. الشرفي، أحمد بن محمد صلاح(ت:1055هـ): اللآلئ المضيئة في أخبار أئمة الزيدية، مخطوط. حصل عليه عبر شبكة النت عبر الرابط التالي: HTTPS://KETABPEDIA.COM اللآلئ المضيئة-في اخبار- أئمة الزيدية. كتاب بديا.

15. الشلي، محمد بن أبي بكر العلوي الحضرمي (ت:1093هـ): عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر، دراسة وتحقيق: عبدالرحمن بن سليمان المزيني، راشد بن سعد القحطاني، جزئيين، تحقيق التراث، مركز الملك فيصل للبحوث، ط1، 2014/1435م.

16. الشلي، محمد بن أبي بكر العلوي الحضرمي(ت:1093هـ): المشرع الروي في مناقب السادة الكرام أل أبي علوي، جزئين، المطبعة العامرية الشرفية، ط1، عام 1314هـ.

17. أبو طالب، حسام الدين محسن بن الحسن (ت: 1170هـ): تاريخ اليمن المسمى طيب أهل الكساء والفلك الذي على جودي النجاة رسا، مخطوطة تم الحصول عليها من شبكة النت عبر الرابط التالي: https://t.me/libraryadel/55082 TELEGRAMمكتبة المعلم اليمني.

18. أبو طالب، حسام الدين محسن بن الحسن (ت: 1170هـ): تاريخ اليمن عصر الاستقلال عن الحكم العثماني الأول من سنة (1056- 1160هـ)،(مختصر طيب اهل الكساء لمحسن أبو طالب قام به اسماعيل بن أحمد بن علي بن المتوكل)، جزئيين،

تحقيق: عبدالله محمد الحبشي، مطابع المفضل للأوفست، تعز – اليمن، ط1، عام 1411هـ/1990م.

19. ابن القاسم، يحيى بن الحسين(ت:1100هـ): غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، المسمى (عقيلة الدمن المختصر من انباء الزمن في أخبار اليمن)، تحقيق: سعيد عبدالفتاح عاشور، مراجعة: محمد مصطفى زيادة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة عام 1388هـ/1968م.
20. ابن القاسم، يحيى بن الحسين(ت:1100هـ): يوميات صنعاء في القرن الحادي عشر الهجري(1046–1099هـ)، تحقيق: عبدالله محمد الحبشي، مشورات المجمع الثقافي، ط1، 1996م.
21. ابن القاسم، يحيى بن الحسين(ت:1100هـ): أنباء أبناء الزمن في تاريخ اليمن، مخطوطة.
22. الكبسي، محمد بن إسماعيل(ت:1308هـ): اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، حققه: أبو حسان خالد الأذرعي، مكتبة الجيل الجديد، ط1، 2005م.
23. متولي، أحمد فؤاد: تاريخ الدولة العثمانية، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، عام 2002م.
24. الوزير، عبدالله بن علي(ت: 1147هـ): تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي (1045–1090هـ)(1635–1680م) المسمى تاريخ طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى، تحقيق محمد عبدالرحيم جازم، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط1، 1985م/1405هـ، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.